

# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٨ ربيع الأول سنة ١٣٩٤ هـ . الموافق ١ نيسان سنة ١٩٧٤ م . العدد ٢٤٨١

## الفهرس

صفحة	
٤٣٢	قانون بنك الاسكان
٤٤٥	قانون الغاء قانون المؤسسة الصحفية الأردنية
٤٤٦	قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية
٤٤٨	قانون معدل لقانون سلطة المياه والحيازي في منطقة امانة العاصمة
٤٤٩	قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب
٤٥٠	قانون معدل لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية
٤٥١	قانون معدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية
٤٥٦	قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية
٤٥٨	قانون معدل لقانون المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية
٤٦٠	نظام الحراسة لبلدية جرش
٤٦٢	نظام علاوة غلاء المعيشة الاضافية لموظفي البلديات
٤٦٤	اعلانات صادرة عن رئيس الوزراء بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٤٦٦	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٤٧٢	الاتفاقيات
٤٧٨	قرار صادر عن وزير الزراعة

مطبوعة في عمان

٤٣٠

٥ - جاء خطأ في المادة ( ٢ ) من القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي المنشور بعدد الجريدة الرسمية ٢٤٥٢ تاريخ ٢٠/١٠/٧٣ عبارة اينما وردت في القانون الاصلي أو اي نظام آخر . . . والصواب اينما وردت في القانون الاصلي أو أي قانون او نظام آخر . .

٦ - جاء خطأ رقم قطعة الارض المنشور على الصحيفة ٢٥٦ من الجريدة الرسمية رقم ٢٤٧٧ تاريخ ١٠/٣/٧٤ في ٢ فقرة ١ ٦٥٣ والصواب ٧٥٣ .

وردت الاخطاء التالية في نظام بلدية وادي السير رقم (١٠٤) المنشور بعدد الجريدة الرسمية (١١١٣) تاريخ ١٦ ايلول ١٩٧٣ .  
وفيما يلي تصحيحها .

الصفحة	السطر	رقم المادة	الخطأ	الصواب
١٨٧٤	١٧	٨	العمومية	المعارية
١٨٧٥	١٠	١٥	قطعية	قطعية
١٨٧٥	١٧	١٨	وفي	وقف
١٨٧٦	٠٧	١/٢٨	٠٠٠	١٥٠٠
١٨٧٧	٢٩	٢/٢٧	واق	واق
١٨٧٨	٢٤	٤٤	القداد	العداد
١٨٧٨	٣١	٤٧	العيب	او العيب
١٨٧٩	١	٤٨	المشتركين	للمشتركين
١٨٨١	١٤	٧٨	تأمينها	تأميناً
١٨٨٣	١٤	١/٩٧	قذار	اقلذار
١٨٨٣	٢٢	٩٨ ب	بجث	بجث
١٨٨٦	١١	٤/١٢٠	ان يكونوا	ان لا يكونوا
١٨٨٨	١	١٣٤	المجلس	المجلس
١٨٨٩	٢	١٣٨ ب	وبعضه	او بعضه
١٨٨٩	٢٠	١٤٣	بالحرية	بالحرية

هكذا من الأهل



## اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور ، احيل قانون بنك الاسكان المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣ ، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٤٣٢) الصادر بتاريخ ١٦/٧/١٩٧٣ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات. ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٤١) المشار اليه .

رئيس الوزراء بالوكالة

صبيح امين عمرو

## نحس الحسين لله ملكنا والملكة لندوة الوطنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نعصدق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤

## قانون بنك الاسكان

## الفصل الاول

تعريف واحكام عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٧٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

الملكية	الملكية الاردنية الهاشمية
الحكومة	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
البنك	بنك الاسكان المؤسس بمقتضى هذا القانون
المجلس	مجلس ادارة البنك
المدير العام	مدير عام البنك
الهيئة العامة	الهيئة العامة للمساهمين في رأس مال البنك
المضرم	اي عضو من اعضاء المجلس
المقترض	مؤسسات الاسكان وجمعيات الاسكان التعاونية وصناديق الاسكان وجمعيات الادخار والتسليف للاغراض الاسكانية والافراد وتجارات وشركات البناء الاستثماري السكني والشركات والمؤسسات الاخرى التي تهدف الى توفير وحدات سكنية لموظفيها ومستخدميها والمصانع والمعامل التي تنتج مستلزمات البناء من حصولها على قروض او تسهيلات ائتمانية من البنك .

مشروع انشاء او اكمال او توسيع المباني السكنية او مشروع شراء المساكن الجاهزة او على الهيكل واكملها وكذلك مشاريع تجهيز الاراضي وتزويدها بالمرافق الضرورية لاعتمادها للمباني السكنية .

المشروع السكني

هكذا من الأشهر



المادة ٣ - أ) يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون بنك يسمى (بنك الاسكان) كشركة مساهمة عامة محدودة ويمارس جميع الصلاحيات المنصوص عنها في هذا القانون او في اية أنظمة تصدر بمقتضاه.

ب) يعتبر البنك شخصاً معنوياً ذا استقلال مالي وإداري ويتمتع بكافة الحقوق ويتصرف بالشكل الذي يراه مناسباً في نطاق احكام هذا القانون والأنظمة واللوائح الداخلية والقرارات والتعليقات الصادرة بمقتضاه وفي نطاق القوانين والأنظمة الأخرى النافذة في المملكة.

ج) للبنك ان يقاضي ويقاضى بشخصيته المعنوية المستقلة وان ينوب عنه النائب العام او اي موظف من موظفيه او اي محام في الاجراءات القانونية والقضائية واية اجراءات أخرى.

المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للبنك في عمان وله ان ينشيء فروعاً او مكاتب في المملكة وان يعين الوكلاء والمراسلين في داخل المملكة وخارجها.

المادة ٥ - تسري على البنك احكام قانون الشركات المعمول به في المملكة الى المدى الذي لا تتعارض فيه احكام هذا القانون او اية أنظمة تصدر بمقتضاه.

### الفصل الثاني

#### اغراض البنك

المادة ٦ - يهدف البنك الى دعم الحركة العمرانية السكنية في المملكة وفق الاحتياجات السكنية العامة للمواطنين والخطط الائتمانية العامة للحكومة ويعمل بصورة خاصة على تحقيق الاهداف التالية :-

- تشجيع بناء دور السكن والمنشآت السكنية او اكملها او توسيعها.
- تشجيع الادخار السكني بمختلف السبل والوسائل الممكنة.
- تشجيع انشاء وتأسيس جمعيات الاسكان التعاونية وصناديق الاسكان وجميعيات الادخار والتسليف للاغراض السكنية.
- تشجيع وضع مواصفات ومقاييس تقنية وموحدة للابنية السكنية ومستلزماتها بهدف خلق صناعة المستلزمات الجاهزة والموحدة للمباني السكنية لتخفيض تكلفتها.
- تشجيع انشاء مصنع ومعامل انتاج مستلزمات البناء.

المادة ٧ - يقوم البنك بكافة الاعمال التي تمكنه من تحقيق اغراضه وعلى الاخص ما يلي :-

- تقديم القروض والسلف لمختلف الآجال ولمدة اقصاها خمسة عشر عاماً وذلك لتمويل المشاريع السكنية ومعامل انتاج مستلزمات البناء.
- خصم الكيبيالات والاسناد الناتجة عن عمليات بيع المساكن بالتقسيط شريطة التأكد من استخدام صافي قيمة الخصم في تمويل مشاريع سكنية.
- قبول الودائع على اختلاف انواعها بفائدة وبدون فائدة.
- العمل على اجتذاب رأس المال العربي والاجنبي للمساهمة في تمويل الحركة العمرانية في المملكة.

هـ) القيام بمخلف العمليات المصرفية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتحقيق اغراضه واية اعمال مصرفية أخرى يكافئها مجلس ادارة البنك المركزي الاردني بصورة مؤقتة ولمدة محدودة.

و) تبني اية وسائل او تدابير يقررها المجلس لتحقيق غايات البنك واغراضه شريطة انسجامها مع احكام هذا القانون واية أنظمة او لوائح داخلية او قرارات او تعليمات صادرة بمقتضاه.

### الفصل الثالث

#### رأس مال البنك ومصادر تمويله

المادة ٨ - رأس مال البنك المصرح به (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار مقسومة على (١٠٠٠٠٠٠٠٠) سهم قيمة كل منها دينار.

وتقسم الاسهم الى نوعين :-

- ١٠١ اسهم عادية عددها (٢٠٠٠٠٠٠) تساهم بها الحكومة.
- ١٠٢ اسهم عادية عددها (٢٠٠٠٠٠٠) يساهم بها البنك المركزي الاردني.
- ب) اسهم ممتازة عددها (٦٠٠٠٠٠٠) يساهم بها القطاع الخاص.

المادة ٩ - أ) يضاعف رأس مال البنك خلال موعد لا يتجاوز سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون على ان تصبح المساهمة كما يلي :-

- ١٠١ اسهم عادية عددها (٥٠٠٠٠٠٠) تساهم بها الحكومة.
- ١٠٢ اسهم عادية عددها (٥٠٠٠٠٠٠) يساهم بها البنك المركزي الاردني.
- ١٠٣ اسهم ممتازة عددها (١٠٠٠٠٠٠٠) يساهم بها القطاع الخاص.
- ب) يحدد المجلس موعد وشروط تنفيذ ما جاء في الفقرة (أ) اعلاه بعد التشاور مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي الاردني.

المادة ١٠ - يجوز زيادة رأس المال المصرح به للبنك بعد مضاعفته على الوجه المبين في المادة (٩) اعلاه عن طريق زيادة اسهمه العادية او الممتازة وفقاً لما يلي :-

- أ) تزداد الاسهم العادية بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس وتسري على هذه الزيادة الاحكام الخاصة بالاسهم العادية والواردة في هذا القانون او اية أنظمة تصدر بمقتضاه.
- ب) تزداد الاسهم الممتازة بناء على توصية من المجلس وبقرار من الهيئة العامة في اجتماع عادي او غير عادي وبموافقة اكثرية الحضور على ان تسري على هذه الاسهم الاحكام الخاصة بالاسهم الممتازة والواردة في هذا القانون او اية أنظمة تصدر بمقتضاه ، وعلى ان يوافق مجلس الوزراء على هذه الزيادة.

المادة ١١ - يطرح المجلس اسهم البنك الممتازة للاكتتاب العام ويحدد شروط الاكتتاب ومواعيد تسديد قيمة الاسهم.

المادة ١٢ - للحكومة او البنك المركزي الاردني شراء الاسهم الممتازة في اي وقت بقرار من مجلس الوزراء بنسبة على تنسيب من المجلس على ان تسري على هذه الاسهم بمجرد انتقالها الى ملكية الحكومة او البنك المركزي الاردني الاحكام الخاصة بالاسهم العادية والواردة في هذا القانون او اية أنظمة تصدر بمقتضاه.

هكذا من الأشهر



المادة ١٣ - تكون مصادر تمويل البنك كما يلي :-

- أ ( رأس ماله المدفوع .
- ب ( امواله الاحتياطية .
- ج ( ما يصدره من سندات الاقتراض وشهادات الادخار والاستثمار .
- د ( ما تخصصه الحكومة من اموال لدعم قدرات البنك المالية .
- هـ ( ما يستلغه من البنك المركزي الاردني .
- و ( ما يستلغه من البنوك الاخرى والمؤسسات المالية في الداخل والخارج .
- ز ( الودائع المختلفة .
- ح ( اية موارد مالية اخرى و

المادة ١٤ - تودع لدى البنك بصورة الزامية :-

- أ ( اموال مؤسسات الاسكان ؛
- ب ( اموال جمعيات الاسكان التعاونية ؛
- ج ( القروض والمساعدات التي تحصل عليها الحكومة او مؤسساتها العامة لاغراض تنفيذ المشاريع السكنية او دعم الحركة العمرانية في المملكة .
- د ( مبالغ التأمينات التقديرية والتأمينات المودعة لامر وزارة الاقتصاد الوطني بمقتضى احكام قانون مراقبة اعمال التأمين رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٦٥ او اي قانون آخر يحل محله .
- هـ ( اموال صناديق الاسكان في المؤسسات العامة والدوائر الحكومية .
- و ( نسبة محددة من اموال البنك المركزي الاردني من مجموع الموجودات التقديرية الجاهزة والمعادلة لكل من الجهات التالية :-

- ١ - صندوق توفير البريد ؛
- ٢ - صندوق الضمان الاجتماعي ؛
- ٣ - صناديق الادخار والتقاعد لدى المؤسسات العامة .
- ز ( اية اموال عائدة لاية جهة رسمية اخرى يقرر مجلس الوزراء ايداعها بناء على تنسيب المجلس .

المادة ١٥ - تنتج الاموال المذكورة في الفقرة ( و ) من المادة ( ١٤ ) اعلاه فوائد بالمعدلات الرائجة في المملكة وفقا لقرارات المجلس بهذا الشأن .

المادة ١٦ - تعفى من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية الاموال التالية :-

- أ ( القوائد المدفوعة على الاموال المودعة لدى البنك .
- ب ( القوائد المدفوعة على سندات الاقتراض من الجمهور .
- ج ( الجوائز التي قد يمنحها البنك .
- د ( ارباح البنك الموزعة وغير الموزعة .

المادة ١٧ - تضمن الحكومة ضمانا مطلقا التزامات البنك تجاه الغير .

## الفصل الرابع

### ضمانات القروض والتسهيلات الائتمانية

المادة ١٨ - أ ( يجب ان تغطي بتأمينات عقارية او عينية كافية جميع القروض بمختلف آجالها .  
ب ( اضافة لما ورد في ( أ ) اعلاه يجوز للبنك طلب اية ضمانات تعزيزية اخرى .

المادة ١٩ - خلافا لما ورد في المادة ( ١٨ ) السابقة يجوز للبنك ان يمنح القروض والتسهيلات الائتمانية لمؤسسة الاسكان لقاء واحد او أكثر من الضمانات التالية :-

- أ ( الكفالات المقدمة من الحكومة .
- ب ( تظهير الاسناد والكيبيالات الناتجة عن عمليات بيع وحدات سكنية بالتقسيط لامر البنك على ان تكون واقعة البيع معززة بالوثائق المؤيدة لها .
- ج ( اية ضمانات عقارية او عينية يقبلها البنك .

المادة ٢٠ - تمنح تسهيلات خصص الكيبيالات والاسناد العقارية وفقا لما يلي :-

- أ ( تظهير هذه الكيبيالات والاسناد لامر البنك .
- ب ( تحويل التأمين على العقارات الموضوعة ضمانا لهذه الكيبيالات والاسناد لامر البنك على ان تعفى معاملات تحويل التأمين في هذه الحالات من أية رسوم تقاضاها الدوائر الحكومية المختصة سواء اكانت الرسوم واقعة على عاتق البنك او على عاتق المستفيدين من تسهيلات الخصم ، وسواء كان التأمين محولا من البنك او اليه .

المادة ٢١ - يتأكد البنك من استخدام القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية الاخرى الممنوحة في الاغراض التي منحت من اجلها وله اتباع الاساليب التي يراها مناسبة لتنفيذ ذلك .

المادة ٢٢ - أ ( للبنك ان يؤمن لصالحه على حياة الاشخاص المستفيدين من قروضه وتسهيلاته الائتمانية طوال مدة القرض وذلك ضمانا لسداد حقوقه في حالة وفاة اي منهم وله تحصيل رسوم التأمين كلها او بعضها من المقترضين بالطريقة التي يراها مناسبة .

ب ( للبنك ان يطالب مقترضيه باجراء التأمين المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

المادة ٢٣ - أ ( يطالب البنك مقترضيه باجراء التأمين على البناء الموضوع تأمينا للدين ضد اخطار الحريق والزلازل والانجراف وله ان يطالب مقترضيه باجراء التأمين ضد اخطار الحرب والفتن الداخلية او اي منها .  
ب ( للبنك ان يقوم باجراء التأمين المنصوص عليه في الفقرة السابقة من هذه المادة وان يعسود برسوم التأمين على المقترض .

ج ( تكون قيمة التأمين بمقدار قيمة القرض على الاقل .

المادة ٢٤ - كل من كفل مدينا للبنك بأي نوع من انواع القروض او التسهيلات الائتمانية التي يقدمها يكون متضامنا ومتكافلا مع المدين الاصلي في الوفاء بالدين ولو لم ينص صك الكفالة على ذلك صراحة .

هكذا من الأهل



## الفصل الخامس

## تنظيم البنك وإدارته

المادة ٢٥ - يقوم بتنظيم شؤون البنك وإدارة أعماله مجلس إدارة ومدير عام وجهاز تنفيذي من الموظفين .

المادة ٢٦ - ١ ( يتألف المجلس على الوجه التالي :-

- ١ - المدير العام
- ٢ - ممثل عن وزارة المالية
- ٣ - ممثل عن البنك المركزي الأردني
- ٤ - مدير عام مؤسسة الاسكان
- ٥ - ممثلين اثنين عن حملة الاسهم الممتازة
- ٦ - ممثل عن البنوك المرخصة

ب ) بالرغم مما ورد في الفقرة ( أ ) اعلاه يحق لمن بلغت مساهمته ١٠ ٪ من قيمة الاسهم الممتازة ان يعين ممثلا له عضوا دائما في المجلس على ان لا يكون له حق الاشتراك في انتخاب اعضاء المجلس الآخرين من حملة الاسهم الممتازة وتسقط هذه العضوية اذا قالت المساهمة عن هذه النسبة .

المادة ٢٧ - يجري تعيين ممثلي وزارة المالية والبنك المركزي الاردني والبنوك المرخصة في المجلس بقرار من وزير المالية ومحاظف البنك المركزي الاردني والبنك الممثل على التوالي في حالة غياب اي من الممثلين المذكورين لاي سبب من الاسباب يجري بنفس الطريقة انتخاب ممثل آخر لينوب عنه في حضور الجلسات مدة غيابه .

المادة ٢٨ - يجري تعيين ممثل البنوك المرخصة في المجلس حسب الترتيب التالي :-

- أ ( تدرج اسماء البنوك العاملة في المملكة في قائمة حسب مقدار مساهمتها في رأس المال الاعلى فالأدنى باستثناء البنك الذي قد يمثل بالمجلس عملا باحكام المادة ( ٢٦ ) فقرة ( ب ) من هذا القانون واذا تساوت مساهمة بنكين او أكثر فترتب الاسماء في الجدول وفقا للحروف الابجدية شريطة ان لا تقل مساهمة البنك في رأس المال عن ( ٢٥٠٠٠٠ ) دينار .
- ب ( يكون ممثل البنك المدرج اسمه في اعلى القائمة ممثلا للبنوك المرخصة في المجلس ويتبع الترتيب الدوري بعد ذلك في تعيين خلفه .

ج ( اذا نقصت مساهمة اي بنك عن ( ٢٥٠٠٠٠ ) دينار في اي وقت تسقط عضويته ومثله ويشطب اسم البنك من القائمة .

د ( لا تشترك البنوك المسجلة في القائمة ولا حملة الاسهم العادية في انتخابات اعضاء المجلس الآخرين .

المادة ٢٩ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة ( ب ) من المادة ( ٢٦ ) من هذا القانون والفقرة ( د ) من المادة السابقة ينتخب حملة الاسهم الممتازة ممثلين ويشترط في ذلك ان لا تقل مساهمة اي مرشح عن ( ٥٠٠ ) دينار وتسقط العضوية اذا نقصت قيمة المساهمة خلال مدة العضوية عن هذا المبلغ .

المادة ٣٠ - مدة عضوية ممثل حملة الاسهم الممتازة في المجلس اربع سنوات قابلة للتجديد باستثناء ممثل البنوك التجارية العاملة في المملكة المشار اليها في المادة ( ٢٨ ) فقرة ( أ ) من هذا القانون والذي تكون مسددة عضويته سنة واحدة .

المادة ٣١ - يحدد بدل انعاب وعلاوات كل من رئيس واعضاء المجلس بواقع ( ٢٥ ) دينارا في الشهر .

المادة ٣٢ - أ ( ينتخب اعضاء المجلس من بينهم نائبا للرئيس ويتم الانتخاب بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء .

ب ( يدعى المجلس للانعقاد مرة واحدة في الشهر على الاقل وذلك بدعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه او بناء على طلب خطي يوقعه ثلاثة من اعضاءه على الاقل .

ج ( يكون انعقاد المجلس قانونيا اذا حضرته الاكثرية المطلقة للاعضاء شريطة ان يكون احدهم الرئيس او نائبه ويصدر قراراته بالاكثرية المطلقة لاصوات الاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

د ( يعين المدير العام احد موظفي البنك سكرتيرا للمجلس يكون مسؤولا عن تدوين وقائع الجلسات كما يكون مسؤولا عن تدوين قرارات المجلس ويجب ان يوقعها اعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة التي اتخذت فيها هذه القرارات .

هـ ( للمجلس ان يسمح لمراقبين او خبراء او مستشارين او موظفين بحضور اجتماعاته دون ان يكون لهم حق التصويت .

المادة ٣٣ - اذا فقد اي عضو من اعضاء المجلس عضويته لاي سبب من الاسباب قبل انتهاء مسددة عضويته فيعين شخص آخر في مكانه الشاغر حسب اجراءات التعيين الاولى اذا كان العضو معينا اما اذا كان منتخبا يعين المجلس خلفا له من بين المساهمين المؤهلين لاكمال المدة الباقية .

المادة ٣٤ - للمجلس ان يؤلف لجانا خاصة يشترك فيها اي من اعضاءه او موظفي البنك او اي شخص من خارج جهازه وله ان يعهد اليها ببعض صلاحياته لفترة محدودة او بالقيام بوظائف وواجبات معينة .

المادة ٣٥ - مجلس الادارة هو السلطة العليا المهمة على شؤون البنك واموره وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق اغراض البنك واهدافه ويمارس بوجه عام الصلاحيات التالية :-

- أ ( تقرير السياسة العامة للبنك .
- ب ( وضع كافة الانظمة واللوائح الداخلية والتعليمات الضرورية لتنظيم اعمال البنك ولتنفيذ احكام هذا القانون .
- ج ( الموافقة على الاقتراض وشروطه من مصادر التمويل المختلفة .
- د ( القيام باجراء المصالحات والتسويات الخاصة بعمليات البنك المختلفة ضمن حدود القوانين والانظمة .
- هـ ( اقرار التقرير السنوي العام للبنك والميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر قبل عرضها على الهيئة العامة .

و ( تعيين مدققي الحسابات وتقرير اتعابهم .

ز ( تأسيس الفروع والمكاتب وتعيين المراسلين والوكلاء .

ح ( تحديد ملاك الموظفين ودرجاتهم وعددهم وشروط خدمتهم في البنك وفقا لاحكام اللوائح الداخلية والتعليمات التي تصدر بهذا الشأن .

ط ( تفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن البنك .

ي ( تقديم التواصي لمجلس الوزراء حول تعديل هذا القانون كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٣٦ - للمجلس ان يفوض المدير العام بأي من صلاحياته المنصوص عليها في المادة السابقة كلما كان ذلك ضروريا .

هكذا من الأشهر



المادة ٣٧- يشمل الجهاز التنفيذي جميع موظفي البنك ويحدد طرق الانتقاء والتعيين وشروط الاستخدام والبروز وانتهاء الاستخدام وتحديد الرواتب والمكافآت والواجبات وكافة الأمور المتعلقة بالموظفين بموجب لوائح وتعليمات داخلية يقرها المجلس .

المادة ٣٨- أ ( يعين المدير العام ويحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء على أن يقرن القرار بالارادة الملكية السامية. ب ) تطبق لائحة شؤون موظفي البنك وقرارات المجلس على المدير العام بالنسبة الى المكافآت والاجازات وعلاوات السفر والاستشفاء وتويضات انتهاء الخدمة وسائر الحقوق والخدمات الاخرى .

المادة ٣٩- يرأس المدير العام دوائر البنك ويتولى تصريف الأمور فيه والاشراف عليه من جميع النواحي المالية والادارية ويمثل البنك في علاقاته مع الغير وامام القضاء وفي توقيع العقود ويكون مسؤولا امام المجلس عن سير اعمال البنك وادارته وعن تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق اهداف وغايات البنك .

المادة ٤٠- أ ( يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في ادارة البنك وتصريف شؤونه ويمارس الصلاحيات الموكولة اليه بموجب الانظمة واللوائح الداخلية والتعليمات والقرارات الصادرة عن المجلس كما يمارس صلاحيات المدير العام عند غيابه ويشمل ذلك الاشتراك في اجتماعات مجلس الادارة بصفة مراقب .

ب ( اذا استحال لأي سبب من الاسباب ان يكون المدير العام او نائبه على رأس عمله يعين المجلس احد اعضاءه او احد موظفي البنك لقيام بوظائف المدير العام بصورة مؤقتة الى ان يعود احدهما للعمل .

المادة ٤١- لا يعتبر أي عضو من اعضاء المجلس او المدير العام او أي موظف في البنك مسؤولا عن أي خسارة او مصروفات لحقت بالبنك بسبب نقص او انخفاض في قيمة عقار او سند يحتفظ به البنك كضمان لقروضه او بسبب افلاس عميل او مقترض او فقدان السيولة في موجوداته او اخلاله بالقانون الا اذا رأى المجلس ان الخسارة او الاتفاق ناجم عن خطأ مقصود او افعال متعمدة او سوء تصرف واضح ارتكبه عضو المجلس او المدير العام او الموظف عند تأدية واجباته .

### الفصل السادس

#### الهيئة العامة للمساهمين

المادة ٤٢- أ ( تعقد الهيئة العامة اجتماعا عاديا خلال مدة اقصاها اربعة اشهر تلي تاريخ انتهاء السنة المالية للبنك .

ب ( تعقد الهيئة العامة للمساهمين اجتماعا غير هادي بناء على قرار من المجلس او بطلب خطي من مساهمين يملكون مالا يقل عن ٢٠٪ من اسهم البنك .

المادة ٤٣- يجري اعلام المساهمين عن مواعيد اجتماعات الهيئة العامة قبل اسبوعين على الاقل من موعد الاجتماع وذلك عن طريق الاعلان في صحيفتين محليتين وارسل اشعارات الدعوة بالبريد المسجل الى المساهمين للدونة اسمائهم في دفاتر البنك حسب آخر معلومات عن عناوينهم .

المادة ٤٤- أ ( يكتمل النصاب القانوني للهيئة العامة بحضور ممثلين بالاصالة او الوكالة مالكي ما لا يقل عن ٥١٪ من الاسهم الممتازة واذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لمدة لا تتجاوز اسبوعين ويعلم عنه في صحيفتين محليتين على الاقل ويعتبر النصاب القانوني لذلك الاجتماع مكتملا مهما كان عدد الحضور من حملة الاسهم الممتازة .

ب ( يمثل الحكومة والبنك المركزي الاردني في اجتماعات الهيئة العامة ممثلا لوزارة المالية والبنك المركزي الاردني في المجلس .

المادة ٤٥- لكل سهم عادي او ممتاز صوت واحد في جميع الأمور المعروضة على الهيئة العامة .

المادة ٤٦- يرأس اجتماعات الهيئة العامة رئيس مجلس الادارة او نائبه او من ينتدبه المجلس للملك في حالة غيابهما .

المادة ٤٧- تتناول صلاحية الهيئة العامة في اجتماعاتها العادية تقرير كل ما يعود لمصلحة البنك ويدخل في جدول اعمال اجتماعها السنوي الأمور التالية :-

- أ ( سماع تقرير المجلس .
- ب ( سماع تقرير مدققي حسابات البنك عن احواله وحساباته وميزانيته .
- ج ( مناقشة حسابات البنك وميزانيته والمصادقة عليها .
- د ( تحديد الارباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح المجلس .
- هـ ( اية أمور اخرى يقرها المجلس قبل ارسال الدعوة للاجتماع .

### الفصل السابع

#### الحسابات الختامية والميزانية العمومية

المادة ٤٨- تحسك حسابات البنك بالطريقة والشكل اللذين يقرهما المجلس .

المادة ٤٩- يقوم بتدقيق حسابات البنك مدققون قانونيون مصرح لهم بالعمل في المملكة .

المادة ٥٠- تنتهي سنة البنك المالية في اليوم الاول من كانون الثاني وتنتهي في اليوم الاخير من كانون الاول من كل عام .

المادة ٥١- أ ( تنظم ادارة البنك في نهاية كل سنة مالية جرداً بوجودات البنك ومطاليبه من قيم منقولة او غير منقولة ب ( تنظم ادارة البنك في نهاية كل سنة مالية الميزانية العمومية السنوية وحساب الارباح والخسائر وتعرضهما على مدققي الحسابات ليصادقوا عليها وذلك خلال الاشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية . ج ( تعرض حسابات البنك وتقاريره السنوي على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي وتنتشر بعد اقرارها في الجريدة الرسمية ووسائل الاعلام الاخرى .

المادة ٥٢- يقتطع من مجموع الارباح الصافية :-

- أ ( نسبة لا تقل عن عشرة بالمائة ( ١٠٪ ) تخصص لحساب الاحتياطي الاجباري ويجوز وقف هذا الاقتطاع بعد بلوغ رصيد هذا الحساب نصف رأس المال المدفوع .
- ب ( نسبة يحددها المجلس وتخصص لحساب احتياطي خاص ويجوز وقف هذا الاقتطاع بعد بلوغ رصيد هذا الحساب ٢٥٪ من رأس المال المدفوع . ويجوز استعمال أي جزء من هذا الاحتياطي لتغطية الديون المألفة .

المادة ٥٣- أ ( يوزع على اصحاب الاسهم الممتازة ربح هذه الادنى المضمون ٦٪ للسهم الواحد ولهم الاولوية في أي ارباح تزيد عن الحد الأدنى المضمون على ان لا تتجاوز ( ١٠٪ ) سنويا للسهم الواحد وفيما اذا زاد الربح القابل للتوزيع عن ذلك تتساوى الاسهم العادية والممتازة فيما يصيبها من الارباح التي تزيد على ( ١٠٪ ) .

ب ( اذا نقصت الارباح المدة للتوزيع في سنة ما عن الحد الأدنى المضمون فان الحكومة ملزمة بمقتضى هذا القانون بتغطية النقص ودفع الفرق للبنك لتوزيعه على الاسهم الممتازة ولا تعتبر هذه الدفعات دينا للحكومة على البنك .

هكذا من المأهل



## المصالح الثامن

حقوق البنك وامتيازاته

المادة ٤٤ - أ ( ) للبنك ان يمتلك او ينشيء من العقارات ما يحتاج اليه عمله وله بقرار من المجلس ان يؤجر اي جزءا منها بصورة مؤقتة .

ب ( ) للبنك ان يقبل على سبيل التأمين العقاري او الرهن عقارات واموال اخرى ضمانا لمطالبه او استيفاء لديونه كما يمكن له الاسباب ذاتها ان يمتلك العقارات والاموال التي ترسو عليه نتيجة البيع بالزاد العلني ويتوجب على البنك ان يصفى العقارات والاموال التي امتلاكها بالطرق المذكورة في غضون مدة لا تزيد عن اربع سنوات

ج ( ) لا يجوز للبنك التصرف بالعقارات والاموال التي آلت اليه بالطرق المذكورة في الفقرة (ب) اعلاه الا بعد مرور سنة من تاريخ ايلولتها اليه وبحق لصاحب العقار استعادة هذه العقارات والاموال بدون مزايده غنية مقابل تسديده لكافة التزاماته تجاه البنك خلال هذه الفترة .

المادة ٥٥ ... مع مراعاة احكام القوانين والانظمة التي هي اكثر رعاية لمصالح الدائنين اصحاب التأمين او المرتهين يكون لعمود القروض المستحقة على مديني البنك صفة الاسناد التنفيذية وتنفذ بالدوائر المختصة استنادا الى كتاب من المدير العام او من ينوب عنه وبدون اية اجراءات اخرى ، وتحصل الرسوم المترتبة على التنفيذ من المدين مباشرة عند التنفيذ .

المادة ٥٦ - أ ( ) اذا تخلف المقرض عن تسديد الالتزام المترتبة عليه في مواعيدها فللبنك ان يقوم بانذار المقرض و/او كفلائه خطيا بالبريد المسجل لتسديد الالتزامات المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ كتاب الانذار .

ب - للبنك ان يطلب اجراء الحجز التنفيذي على الاموال المنقولة وغير المنقولة للمقرض و/او كفلائه المتخلفين عن الوفاء بالتزاماتهم المستحقة ويتم هذا الحجز من قبل الدوائر المعنية استنادا الى كتاب من المدير العام وعقد القرض المستحق وسند الكفالة وانذار البنك المشار اليه في الفقرة (أ) اعلاه دون حاجة الى اخطار مسبق .

المادة ٥٧ - للبنك اذا لم تسدد مطالبته عند الاستحقاق ان يعتمد الى طلب بيع العقار الجاري عليه التأمين او الحجز التنفيذي ويتم اجراءات البيع بصرف النظر عن اي اعتراض من المدين او الكفلاء وان حسم البنك هذا لايمنعه من اجراء سائر التبعات الاخرى بحق المدين و/او كفلائه الى ان يتم تسديد جميع مطالبته من رأس المال وفوائد وعمولات وفتقات وغيرها .

المادة ٥٨ - أ - يجوز للبنك تخليع العقار الذي يشغله المقرض والذي استعملت اموال البنك في سبيل شرائه او انشاؤه او اكماله او توسيعه وذلك في حالة تخلف المقرض عن الوفاء بالتزاماته المستحقة للبنك شريطة انذار المقرض باخلاء العقار خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استحقاق التزاماته .

ب - يحق للبنك استغلال العقارات التي تتم تخليعتها بموجب الفقرة السابقة بالطريقة التي يراها مناسبة لتأمين حقوقه .

المادة ٥٩ - أ - لا يجوز للمقرض تأجير العقارات التي استعملت اموال البنك في سبيل شرائها او انشاؤها او اكملها او توسيعها الا بموافقة خطية مسبقة من البنك .

ب - تعتبر عقود الانحياز المخالفة لاحكام الفقرة السابقة باطلة .

ج - اذا خالف المقرض احكام الفقرة (أ) اعلاه فيجوز للبنك اعتبار كافة التزامات المقرض مستحقة الاداء في الحال .

المادة ٦٠ - أ - تعتبر اموال البنك وحقوقه كاهوال الخزينة العامة وحقوقها ولابنك حسم الامتياز في كافة ديونه ومطالبته على اهل المدين وكفلائه المنقولة منها وغير المنقولة سواء أكانت مرهونة لديه او غير مرهونة او موضوعة تأمينا لدين لديه او غير موضوعة وذلك استيفاء لكافة حقوقه .

ب ( ) للبنك ان يطلب تحصيل ديونه وحقوقه بموجب القوانين التي تحصل بموجبها الاموال الاميرية او بموجب اي نظام يضعه البنك لهذه الغاية ، هذا بالإضافة الى حقه في بيع الاموال غير المنقولة للمدينين وكفلائهم بجميع الطرق القانونية الاخرى .

المادة ٦١ - أ ( ) يقوم موظفو البنك المفوضون من قبل المجلس بتنظيم اسناد التأمين والشروط الخصوصية الملحقة بها وسماع اقرارات المقرضين وكفلائهم وتكون العقود والاسناد المنظمة من قبل هؤلاء الموظفين واجبة التنفيذ في دوائر تسجيل الاراضي وغيرها دون حاجة لاي اجراء آخر .

ب ( ) تضع دوائر التسجيل اشارة التأمين او الحجز على قيود الاموال غير المنقولة الخاصة بالمقرض وكفلائه بناء على طلب خطي من المدير العام او من يفوضه ودون حاجة لحضور المقرض وكفلائه ويكون لمعاملات البنك حق الافضلية في التسجيل لدى دوائر التسجيل . وعلى المدير العام او من يفوضه ان يبعث بكتاب خطي الى دوائر التسجيل يطلب فيه رفع اشارة التأمين او الحجز عن اموال اي مقرض وكفلائه فور تسديد الاموال المقرضة والفوائد والمصاريف المستحقة .

المادة ٦٢ - أ ( ) جميع دعاوى البنك او المعاملات التنفيذية والادارية المتعلقة بها ومعاملاته الاخرى لها صفة الاولوية والاستعجال فتدقق ويثبت فيها ترجيحها على غيرها من قبل المحاكم والدوائر واللجان والمجالس الادارية وغيرها .

ب ( ) يكون للاحكام القضائية الصادرة لمصلحة البنك صفة الاستعجال في التنفيذ .

المادة ٦٣ - كل اعتراض يقوم او دعوى تقام من قبل المقرض او كفلائه او ورثته او من الغير لا يؤخر البيع الجاري من قبل البنك على الاموال المؤمنة او غير المؤمنة منقولة كانت او غير منقولة او بناء على طلبه الا اذا سددت مطالبات البنك المستحقة او قدمت اليه كفالة مصرفية بالمبلغ المطلوب الاداء وفي هذه الحالة يتوقف البيع وتلغى الزايدة بشرط ان تكون الكفالة المصرفية صادرة مباشرة لمصالح البنك وغير مشروطة ومستحقة الاداء خلال المدة المحددة في العقد الاصلي .

المادة ٦٤ - يعفى البنك لدى مراجعة المحاكم ودوائر الاجراء من تقديم الكفالات والتأمينات القضائية .

المادة ٦٥ - يعفى البنك من جميع الضرائب والرسوم والخصم والتكاليف الاخرى من اي نوع كان سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وعائدة للخزينة العامة او الدوائر الرسمية او البلديات او المؤسسات الحكومية الاخرى بما في ذلك رسوم الجمارك والاستيراد وسواء كانت تتناول رأس مال البنك او امواله الاحتياطية او دخله وارباحه او العقارات التي يملكها او امواله المنقولة وكفالاته وينطبق هذا الاعفاء ايضا على معاملات القروض التي يمنحها او يعقدها مع الغير ويشمل ذلك رسوم الطوابع المستحقة على العقود والمستندات الناشئة عنها ومعاملات التأمين وعقد التأمين وفكته وتحويله وتنفيذه وغير ذلك .

المادة ٦٦ - اذا نقصت التأمينات التي قدمها المقرض ضمانا للاموال المقرضة سواء بسبب حوادث طارئة او لاي سبب آخر فعلى المقرض ان يقدم تأمينات جديدة خلال مدة يحددها البنك ولا يمنع ذلك البنك من طلب

هكذا من الأشهر



وضع إشارة الحجز دون مهلة على سجل الاموال غير المنقولة للمقترض او كفلائه اقساء نقص التأمين وذلك بكتاب منه دون حاجة لحضورهم او لتنظيم محضر عقد جديد . وتكون لهذه الاشارة قوة اشارة التأمين ولها نفس المفعول .

المادة ٦٧ - لا يجوز بيع او نقل ملكية الاموال المؤمنة او المرهونة لدى البنك او التي يضع عليها اشارة التأمين او الحجز التنفيذي او قسمتها او افرازها رضائيا الا بموافقة البنك الخطية .

المادة ٦٨ - خلافا لاي نص قانوني آخر يجوز للبنك حجز نسبة من رواتب الموظفين والمستخدمين واجور العمال لا تتجاوز (٣٠٪) من الراتب او الاجر الشهري تأمينا لتحصيل القروض الممنوحة لهم بموجب احكام هذا القانون وانظمة البنك ولوائحه الداخلية واية تعليمات اخرى ، كما يجوز للبنك حجز كامل تعويضات ومكافآت نهاية الخدمة .

### الفصل التاسع

#### احكام ختامية

المادة ٦٩ - يمارس البنك اعماله على اساس تجارية تمكنه من تسديد نفقاته والتزاماته الاخرى من موارده الخاصة .

المادة ٧٠ - تقدم وزارة الاشغال العامة ووزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية ومؤسسة الاسكان والبلديات ومؤسسة الاقراض الزراعي جميع الخبرات الفنية التي يحتاج اليها البنك لتحقيق اغراضه .

المادة ٧١ - في حالة تصفية البنك توزع موجوداته على اسهمه وتدفع اولا قيمة الاسهم الممتازة .

المادة ٧٢ - لمجلس الوزراء ان يصدر بتنسيب من المجلس الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧٣ - يلغى اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٧٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٤/٣/٣

### التعيينات

وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
ذولان المنداي	صبيحي امين عمرو	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي
وزير السياحة والآثار	وزير العدل	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والاعلام
غالب بركات	سالم مساعده	عمر النابلسي	عدنان ابو عودة
وزير الداخلية	وزير دولة	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة
احمد عبد الكريم الطراونه	فؤاد الكيلاني	زهير المفتي	مضر بدران
وزير التموين	وزير دولة لشؤون الزراعة	وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	مروان الحمود
صادق الشرع	مروان دودين	طاهر نشأت المصري	عبي الدين الحسيني

### اعلان

#### بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ( ٩٤ ) من الدستور احيل قانون الغاء قانون المؤسسة الصحفية الاردنية المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٣ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ( ٢٤٣٥ ) الصادر بتاريخ ١/٨/١٩٧٣ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاحيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ( ٤٥ ) المشار اليه .

رئيس الوزراء بالوكالة

صبيحي امين عمرو

هكذا من المأهل



## نحسب الله الملك محمد بن الحسين

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٤

### قانون الغاء قانون المؤسسة الصحفية الاردنية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الغاء قانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تحل المؤسسة الصحفية الاردنية ويلغى قانونها رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٧١ مع كافة تعديلاته .
- المادة ٣ - تنتقل ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة وكافة الحقوق العائدة للمؤسسة الصحفية الاردنية والالتزامات التي عليها الى خزينة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
- المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٤/٣/٥

#### أخبر بمجلس

وزير المالية نور الدين الخندوي	وزير الانشاء والتعمير ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة صبيح امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرضاوي
وزير السياحة والاثار ...	وزير المعدل سالم مسعدة	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي
وزير الداخلية احمد عبد الكرم الطراونة	وزير دولة للشؤون الخارجية زهير المقي	وزير التربية والتعليم مضر بدران
وزير التموين صادق الشرع	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمدود
	وزير دولة للشؤون الارض المخططة طاهر نشأت المصري	وزير المواصلات عدي الدين الحسيني

## نحسب الله الملك محمد بن الحسين

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٤

### قانون معدل لقانون خدمة الضباط

#### في القوات المسلحة الاردنية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى ما جاء في الفقرة ( ٤ ) من المادة ( ١٣ / ب ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-  
( ان لا يقل طوله عن ١٦٥ سم باستثناء اطباء والصيدالة والمهندسين وحملات الشهادات الجامعية ممن يحتاج القوات المسلحة الاردنية لخبرائهم على ان يقل طول هؤلاء عن ١٦٠ سم وان يكون الوزن وفقا لما تقرره اللجان الطبية المختصة مع مراعاة السن والطول ) .
- المادة ٣ - تعدل المادة ( ٦٣ ) من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة ( أ ) منها :  
( وان تدفع الجهة التي ينتدب اليها رواتب وعلاوات الضباط المتدرب طيلة مدة انتدابه ) .
- المادة ٤ - يلغى نص الفقرة ( ب ) من المادة ( ٨١ ) من القانون الاصلي ويعاد ترقيم الفقرة التي تليها تحت رقم ( ب ) .
- المادة ٥ - يلغى ما جاء في الفقرة ( أ ) من المادة ( ١٣١ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-  
أ - اذا كان الضابط قد استقال بناء على طلبه فيعاد الى رتبته وراتبه السابقين باستثناء الاطباء الذين يحصلون على مؤهلات علمية في مجالات التخصص ضمن مهنتهم حيث تعطى لهم الرتب التي يستحقونها طبقا لنظام استخدام وعلاوات الاطباء والصيدالة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٠ او اي تشريع يحل محله حسب مؤهلاتهم التي يحملونها على ان تعتبر اقدمية الضباط من تاريخ اعادته للخدمة .
- المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة ( ١٣٥ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-  
أ - للضباط او المستخدمين الذي صدر امر بتوقيفه في السجن او في مكان التوقيف في اية وحدة عسكرية الحق في ان يتقاضى ( نصف ) راتبه مع نصف العلاوات وكامل علاوة غلاء المعيشة التي يستحقها طيلة مدة توقيفه الى ان يصدر قرار نهائي بشأن قضيتته واذا لم تسفر الاجراءات المتخذة بحقه عن فرض عقوبة الحبس او الطرد فيحق له ان يتقاضى كامل راتبه مع كامل العلاوات اعتبارا من تاريخ توقيفه .

هكذا من الأشهر



ب - اما اذا كانت التهمة الموقوف بسببها التزوير او السرقة او الاختلاس او سوء الائتمان او الرشوة او الخيانة او اعمال التجسس او اية جريمة اخرى مخلة بأمن الدولة الداخلي او الخارجي سواء اكانت التهمة اصلية ام بالاشتراك فله الحق في ان يتقاضى ( خمس ) راتبه و ( خمس ) علاواته مع كامل علاوة غلاء معيشة العائلة الى ان يصدر قرار نهائي بشأن قضيتته واذا لم تفر الاجراءات المتخذة عنه عن فرض عقوبة الحبس او الطرد فيحق له ان يتقاضى كامل راتبه مع كامل العلاوات اعتبارا من تاريخ توقيفه .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة ( ١٣٦ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

( ينقطع راتب من حكم عليه بالطرد من الخدمة ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائيا واذا كان الضابط او المستخدم المحكوم قد سبق ان اوقف في السجن او في مكان التوقيف في الوحدة ففي هذه الحالة ينقطع راتبه وعلاواته من تاريخ توقيفه الا انه لا يطلب منه ان يرد اي جزء من الرواتب او العلاوات التي تقاضاها خلال مدة توقيفه بموجب المادة ( ١٣٥ ) من القانون الاصلي ) .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة ( ١٣٧ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

( يمنع من مغادرة المملكة لاي سبب كان كل ضابط او مستخدم استندت اليه اية تهمة بموجب القوانين والانظمة المعمول بها ما لم يبت بقضيته او بموجب تصريح من القائد العام او من ينييه حسب ما يراه مناسبا ) .

١٩٧٤/٣/٥

أحمد بن طلال

وزير الدفاع  
زيد الرفاعي

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

محمد الحسين بن طلال

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٤

## قانون معدل لقانون سلطة المياه والمجاري

في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٤ )  
ويقرأ مع القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي على الوجه التالي :

١ - بالغاء ما ورد في البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

( ٢ - عضوان من اعضاء مجلس الامانة )

ب - باضافة البند الجديد التالي برقم ( ٣ ) :-

( ٣ - عضو من وزارة الصحة )

ج - باعادة ترقيم البندين (٤ و ٥) ليصبحا (٤ و ٥) .

١٩٧٤/٣/٥

أحمد بن طلال

وزير الانشاء والتعمير ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات  
الاسلامية ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة  
فوقان الهنداوي  
صبيحي امين عمرو

وزير السياحة والآثار  
وزير العدل  
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية والاعلام  
وزير الثقافة  
سالم مساعده  
عمر التسابلسي  
فؤاد قلايش  
عبدلن ابو عودة

وزير الداخلية  
وزير الصحة  
وزير دولة للشؤون الخارجية التربية والتعليم النقل  
أحمد عبد الكريم الطراونه  
فؤاد الكيلاني  
زهير المقي  
مضر بدوان  
لديم زرو  
أحمد الشوبكي

وزير المسوين  
رئيسة الوزراء  
وزير دولة لشؤون الزراعة  
مروان دودين  
مروان الحمود  
طاهر نشأت المصري  
أحمد الدين الحسيني



نعم الحسين لله ملك والمملكة لله وقية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور

وبناء على ماقرره تجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل تعريف كلمة ( اردني ) الواردة في الفقرة ( أ ) من المادة ( ٢ ) من القانون الاصلي بشطب كلمة ( ذكر ) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة ( ذكرنا كان ام اني ) .

1972/3/5

احمدین پٹال

وزير المالية	وزير الاشغال والتعمير الاسلامية ووزير الاوقاف والشؤون والتمسكات	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
ذوقان الهنداوي	صبحي أمين عمرو	زيد الرفاعي

وزير السياحة والآثار غائب	وزير المعدل سالم مساعده	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي	وزير الداخلية للشؤون البلدية والتربية فؤاد قالايش	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده
---------------------------------	-------------------------------	---	--	---

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	الصحة	الشؤون الخارجية	التربية والتعليم	الاشغال العامة
احمد عبد الكريم الطراونه	فؤاد الكيلاني	زهير المقي	مضر بدران	نديم زرو
				احمد الشويكي

وزير الثقافة صادق الشرح	وزير دولة لشؤون رقاصة الوزراء مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير دولة لشؤون الأرض المحتلة طاهر نشأت المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسني
-------------------------------	--	---------------------------------	---	---------------------------------------

نحو الحسين بن علي بن أبي طالب

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الاعضاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع قانون الاعضاء من الاموال الاميرية رقم ( ٢٤ ) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصيلي بالغاء عبارة ( بموافقة الملك ) الواردة في الفقرة ( ب ) منها .

1974/2/5

احمٰد بن حنبل

وزير المالية  
ذوقان الهنداوي

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

John C. De



## نحس الحسن بن طرول نائب جمللة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤

## قانون معدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ والمشار اليه بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة ما يلي اليها قبل تعريف كلمة « الوزير » :  
تعني كلمة « الملكة » الملكة الاردنية الهاشمية .  
تعني كلمة « الحكومة » حكومة الملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
« تكون للسلطة دون غيرها صلاحية توليد ونقل الطاقة الكهربائية في جميع أنحاء المملكة واستيرادها وتصديرها من الملكة واليها وتوزيعها في المملكة في أية مناطق لا تدخل ضمن المناطق المرخص بها حالياً للمؤسسات أو شركات أخرى طبقاً لمقود الامتياز القائمة ، الا اذا قرر مجلس الوزراء بتنسيب من السلطة خلاف ذلك » .

المادة ٤ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بالغاء ما ورد في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالفقرتين التاليتين ويعاد ترقيم الفقرات (٢) الى (٧) لتصبح (٣) الى (٨) .

١ - يكون للسلطة مجلس ادارة يعتبر السلطة العليا فيها وتكون قراراته نهائية ما لم ينص في هذا القانون على وجوب التصديق عليها من قبل الوزير أو مجلس الوزراء وبشكل المجلس على النحو التالي :  
أ - سبعة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء بنسب على تنسيب الوزير ويسمى من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس .  
ب - المدير العام .

٢ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وبإرادة ملكية سامية ويمارس الصلاحيات التالية :-

- أ - يكون مسؤولاً عن تطبيق وتنفيذ السياسة التي يضعها المجلس .
- ب - يكون مسؤولاً عن ادارة السلطة على وجه يضمن تحقيق أهدافها المنصوص عليها في هذا القانون وبوجه عام يعتبر المسؤول عن جميع الامور المتعلقة بالسلطة غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بالمجلس .
- ج - يكون مسؤولاً عن الجهاز التنفيذي وادارته .
- د - يعتبر الممثل القانوني للسلطة أمام الغير في حدود الصلاحيات التي يفوضها لها مجلس السلطة من وقت لآخر .

لادة ٥ - أ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء صدر المادة والاستعاضة عنه بما يلي :-

« تمارس السلطة وحدها دون غيرها الصلاحيات وتقوم بالواجبات التالية المبينة أدناه بموجب قرارات المجلس الصادرة عنه بمقتضى أحكام هذا القانون » .

ب - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنه بالفقرة (٤) الجديدة المبينة أدناه :

« ٤ - اسداء المشورة الفنية للوزير في كل ما يتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها وتوريدها لكافة الاغراض في جميع أنحاء المملكة واستيرادها وتصديرها من الملكة واليها » .  
ج - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرات الجديدة التالية اليها :-

٨ - دعم وتشجيع ونشر التعليم والتدريب الفني والمهني للأشخاص المستخدمين في السلطة وارشاد الجمهور في استعمال المعدات الكهربائية بالطرق السليمة .

٩ - اقامة واشادة وتركيب منشآت الكهرباء وتشغيلها وادارتها وصيانتها .

١٠ - القيام بأعمال المسح الكهربائي واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية، والفنية وتحضير ووضع الخطط اللازمة لكهربة جميع مناطق المملكة .

١١ - منح التراخيص اللازمة لاية مجموعة توليد كهربائية في المملكة .

١٢ - منح جميع أصحاب المشاريع الكهربائية الحاليين ومن القيام بأية توسيعات أو تجديدات في مجال انتاج الطاقة الكهربائية الا في الحدود التي ترخص لهم فيها السلطة بذلك .

١٣ - وضع الانظمة والتعليمات والقواعد العامة المتعلقة بتوليد ونقل وتوزيع واستهلاك الطاقة الكهربائية في كافة أنحاء المملكة .

لادة ٦ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي باضافة الفقرات الجديدة التالية اليها :-

٥ - تقوم باصدار نماذج وتعليمات موحدة لشروط استهلاك الكهرباء .

٦ - تقوم باعداد شروط وتعليمات التراخيص التي يمكن أن يوافق بموجبها على انتاج أو توريد الكهرباء بواسطة أصحاب المشاريع الكهربائية الصغيرة »

٧ - تقوم بأعمال الرقابة الفنية واصدار التعليمات والشروط الموحدة لتنظيم الاعمال المتعلقة بتركيب وتشغيل وصيانة شبكات الكهرباء .

٨ - تقوم بطلب وجمع المعلومات الاحصائية والبيانات والمعلومات العائدة لمشاريع الكهرباء والمتعلقة بأوضاعها المالية وبرامجها الفنية مما يكون له أية علاقة أو أثر على تنمية الطاقة الكهربائية في المملكة وعلى أصحاب المشاريع المذكورين أن يزودوا السلطة بالبيانات والاحصاءات والمعلومات المذكورة كلما طلبت السلطة منهم ذلك .

هكذا من المجلد



٩ - تحمل السلطة عمل الحكومة في ادارة استثمارات الحكومة في شركات ومؤسسات الكهرباء القائمة والمستقبلية ، ويجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن ينقل ملكية والتزامات وحقوق تلك الاستثمارات الى السلطة .

المادة ٧ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي باضافة كلمات « العامة والاماكن الاثرية » بعد كلمة «منزهات» الواردة في البند (أ) من الفقرة (١) منها .

المادة ٨ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي باستبدال كلمتي « خمسة عشرة » بكلمة « خمس » .

المادة ٩ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي بحذف كلمتي « أو خاصة » من الفقرة الاولى منها .

المادة ١٠ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها : -

٤ - تسري احكام نظام الخدمة المدنية المعمول بها واحكام قانون التقاعد المدني المعمول به على كافة موظفي السلطة المصنفين .

المادة ١١ - تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصلي باستبدال كلمتي « سبع سنوات » في الفقرة (١) منها بعبارة «لدة المقررة لصلاحية المطة المذكورة للاتساج » وبالحذف الفقرة (٣) منها واعادة ترقيم الفقرة (٤) بحيث تصبح الفقرة (٣) .

المادة ١٢ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها :-  
ب - اذا لم يتم الاتفاق فللسطة الحق في استعمال المطة المذكور وفق الشروط التي تضعها السلطة ولأصحاب المشروع الحق في الطعن في قرار السلطة خلال (٣٠) يوماً لدى الوزير ويكون قرار الوزير نهائياً غير قابل للطعن .

المادة ١٣ - تعدل المادة (٢٩) من القانون الاصلي بحذف عبارة « ويجوز تخويل السلطة بأمر من الوزير الصلاحيات الضرورية لنقل الطاقة المشتراة بما في ذلك صلاحية عبور الشوارع وسكك الحديد وخطوط « الترام » منها واعتبارها فقرة (أ) » واضافة الفقرتين التاليتين اليها :-

ب - اذا لم يتم الاتفاق فللسطة الحق في شراء الطاقة الكهربائية الفائضة المذكورة وفق الشروط التي تحددها السلطة ، وللسلطة المحلية أو الشركة أو الشخص الحق في الطعن في قرار السلطة لدى الوزير ويكون قرار الوزير قطعياً غير قابل للطعن .

ج - للسلطة الصلاحيات الضرورية لنقل الطاقة المذكورة في الفقرتين السابقتين من هذه المادة بما في ذلك صلاحية عبور الشوارع وسكك الحديد وخطوط الترام .

المادة ١٤ - تعدل المادة (٣٥) من القانون الاصلي باستبدال كلمتي « رسم الاسترداد » بعبارة « ومن شرائه الموجودات وعائد لا يقل عن ٤٪ ولا يتجاوز ٩٪ على المال المستثمر .

المادة ١٥ - يلغى ما جاء في المادة (٣٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-  
مادة ٣٧ - رأس مال السلطة :

١ - يكون للسلطة رأس مال قانوني مقداره عشرة ملايين ديناراً اردنيا ويجوز زيادته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس ادارة السلطة .

هذا من الأشهر

٢ - يتكون رأس المال المذكور من جميع الموجودات الحالية والمستقبلية للسلطة وجميع ما تسلمته من سلف وقروض من الحكومة والمجلس القومي للتخطيط وكذلك التكاليف التي تتحملها او المقرر ان تتحملها الحكومة مباشرة في اي مشروع قائم او مستقبل من مشاريع السلطة وكل ماتسهم به الحكومة من الاموال وتستثنى من رأس المال القروض الخارجية التي حصلت عليها السلطة عن طريق الدولة لغايات اعادة اقراضها لجهات اخرى .

٣ - على السلطة ان تحتفظ بارباحها لتكوين احتياطي قانوني لا يتجاوز ( ٢٠٪ ) عشرين بالمائة من رأسمالها القانوني ويمكن زيادة هذه النسبة بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير .

٤ - تحول الارباح التي تحقق بعد تكوين الاحتياطي القانوني المنصوص عنه في الفقرة (٣) من هذه المادة الى الحكومة بحدا أقصى مقداره ( ٤٪ ) اربعة بالمائة من رأس مال السلطة القانوني على انه يجوز تعديل هذه النسبة بحدا أعلى مقداره ( ٩٪ ) من رأس مال السلطة القانوني بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ، وتضاف باقي الارباح الى رأس مال السلطة .

٥ - اذا كلفت الحكومة السلطة بتنفيذ مشروع كهربائي لاغراض اجتماعية رغم عدم ارباحه ، فتلتزم الحكومة بتمويله او التعويض على السلطة بتكاليفه مع عائد معقول للسلطة لا يقل عن ( ٤٪ ) اربعة بالمائة ولا يزيد على ( ٩٪ ) تسعة بالمائة من تكاليف المشروع .

لادة ١٦ - تعدل المادة (٣٨) من القانون الاصلي كما يلي :-

١ - الغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

١ - للسلطة حق الاقتراض بجميع الوسائل بما فيها سندات الدين او الكفالات او الرهن او غير ذلك من اجل الوفاء بالتزاماتها القانونية وممارسة اعمالها المنصوص عنها في القانون بعد الاستئناس برأي البنك المركزي وموافقة مجلس الوزراء .

٢ - بالغاء ما جاء في البند (ب) من الفقرة (٢) منها واعادة ترقيم الفقرات (ج) الى (ز) بحيث تصبح (ب) الى (و) على التوالي :

٣ - بالغاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

لا يجوز في اي وقت ان تتجاوز القروض التي تقرضها السلطة ضمني مجموع رأس مالها واحتياطها القانونيين الا بقرار من مجلس الوزراء .

لادة ١٧ - تعدل المادة (٤٦) من القانون الاصلي بالغاء عبارة « فانه يجري البيت في الامر نهائياً عن طريق التحكيم بمقتضى احكام هذا القانون » في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :-

« فانه يجري البيت في الامر بواسطة الوزير خلال مدة ٦٠ يوماً » .

لادة ١٨ - يلغى نص المادة (٥١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

٥١ - ١ - فيها عدا الامور التي ينص هذا القانون على طريقة الفصل فيها بصورة نهائية يحال الى التحكيم بمعرفة ثلاثة محكمين اي خلاف او نزاع ينشأ من جراء تطبيق هذا القانون ويكون ذلك بطلب خطي يقدمه الى الوزير احد الفريقين المتنازعين او كلاهما .

٢ - على الوزير ان يكلف بكتاب مسجل القريتين خلال اسبوع من تاريخ تسلمه اول طلب للتحكيم ، ليعين كل منهما محكماً عنه وذلك خلال مدة لا تتجاوز اسبوع واحد من تاريخ تسلمه كتاب الوزير ، وعلى المحكمين ان يعينا المحكم الثالث خلال مدة لا تتجاوز الاسبوعين من تاريخ تبليغ المحكم الثاني او تعيينه .



٣ - اذا تخلف اي من الفريقين عن تعيين محكم خلال المدة المحددة او اذا لم يتفق المحكمان على تعيين المحكم الثالث خلال المدة المحددة فيقوم رئيس محكمة التمييز او من يقوم مقامه بناء على طلب يقده اليه احد الفريقين بالتحقيق في الطاب ومن ثم يتعين المحكم او المحكمان وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب اليه .

٤ - تصدر هيئة التحكيم قرارها بالاكثرية : وبالاجماع وذلك خلال اربعة اشهر من تاريخ تعيين المحكم الثالث .

٥ - لا يجوز للمحكمة ان تمدد المدة المنصوص عنها في البنود (٤، ٣، ٢) من هذه المادة الاسباب قاهرة تقتنع بها على انه لا يؤثر في قانونية قرار هيئة التحكيم عدم الالتزام بالمدد المذكورة او اي اخلال باجراءات التحكيم المشككة .

٦ - يكون قرار التحكيم نهائيا وقطعيا ، ولا يجوز للمحكمة ان تطلب الى هيئة التحكيم اعادة النظر فيه .

٧ - فيما عدا مانص عليه في هذه المادة تطبق احكام قانون التحكيم المعمول به .

المادة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة (٥٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

٥٢ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس السلطة ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٤/٣/١٠

### الهيئة التنفيذية

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والاعلام	وزير الاشغال العامة	وزير الزراعة والري
فؤاد قلايش	عدنان ابو عودة	ذوقان الهنداوي	صبيحي امين عمرو

وزير التربية والتعليم	وزير النقل بالوكالة	وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني
مضر يدان	احمد الشويكي	سالم مساعده	عمر النابلسي

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير دولة
طاهر نشأت المصري	محي الدين الحسيني	احمد عبدالكريم الطراونه	فؤاد الكيلاني

وزير التسيير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الزراعة
صادق الشرع	عبد العزيز الخياط	مروان دودين	مروان الحمد

## نخ الحس بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٤

## قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد

في المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بشطب عبارة ( البرق والبريد والهاتف في المملكة ) الواردة في الفقرة (ج) منها .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٣ -

يؤسس في المملكة صندوق توفير عام يسمى ( صندوق توفير البريد ) مهمته قبول ودائع التوفير من المدخرين وردها الى اصحابها وفقا لاحكام هذا القانون ويعمل تحت اشراف وزير المواصلات .

المادة ٤ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي بشطب عبارة ( بعد التشاور مع الوزير ) الواردة فيها .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٢ -

يتولى ادارة الصندوق مدير مرتبط بالوزير ويكون للصندوق مجلس استشاري على الوجه التالي :-

الوزير	رئيسا
وكيل وزارة المواصلات	نائبا للرئيس
ممثل عن المجلس القومي للتخطيط	عضوا
ممثل عن البنك المركزي	عضوا
ممثل عن وزارة المالية	عضوا
مدير الصندوق	عضوا

ويجوز للمجلس استشارة اي شخص من ذوي الخبرة من موظفي الدولة او من القطاع الخاص .

المادة ٦ - يستعاض عن عبارة ( مائة فلس ) اينما وردت في القانون الاصلي بعبارة ( خمسمائة فلس ) .

هذه من الأصول



- المادة ٧ - تعدل المادة ( ٢٠ ) من القانون الاصلي بشطب ما جاء فيها بعد كلمة ( نائب ) الواردة فيها .  
 المادة ٨ - تلغى المادة ( ٣٠ ) من القانون الاصلي ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .  
 المادة ٩ - تعدل المادة ( ٣٧ ) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد كلمة ( محليتين ) الواردة فيها ( ويصم بذلك على المكاتب البريدية التي تتعامل بالتوفير ) .  
 المادة ١٠ - تعدل المادة ( ٣٨ ) من القانون الاصلي باضافة عبارة ( الذي اصدره ) الى آخرها .  
 المادة ١١ - تعدل المادة ( ٤٩ ) من القانون الاصلي بشطب عبارة ( الى المكتب الذي جرى فيه الايداع ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( مكتب البريد المتعامل بالتوفير ) .  
 المادة ١٢ - يلغى ما جاء في المادة ( ٥٩ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :  
 المادة ٥٩ -

يحدد سعر الفائدة السنوية كما يحدد موعد تطبيقها من قبل المجلس وينشر ذلك بقرار مسن الوزير في الجريدة الرسمية ويجريه في محليتين .

- المادة ١٣ - يلغى ما جاء في المادة ( ٦٤ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :  
 المادة ٦٤ -

يتكون الجهاز الاداري للصندوق من موظفي ومستخفي وزارة المواصلات / البريد ويحصل الصندوق نفقات الادارة الخاصة به واية نفقات اخرى تتعلق بشؤونه .

- المادة ١٤ - تضاف المادة الثالثة الى القانون الاصلي بعد المادة ( ٦٨ ) مباشرة ويعاد ترقيم المادة اللاحقة على هذا الاساس .  
 المادة ٦٩ -

للمجلس بموافقة مجلس الوزراء وضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٤ / ٣ / ١٠

احسن بن طلال

وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية والثقافة والاعلام	وزير المالية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة وزير الانشاء والتعمير	وزير
فؤاد قلايش	عدنان ابو عوده	صبيحي امين عمرو	
وزير التربية والتعليم	وزير الاشغال العامة ووزير النقل بالوكالة	وزير	وزير
مضر بدران	احمد الشويكي	سالم مساعده	الاقتصاد الوطني
وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير	وزير دولة
طاهر نشات المصري	محي الدين الحسيني	احمد عبد الكريم الطراونة	لشؤون الخارجية
وزير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير السياحة والآثار بالوكالة	وزير
صادق الشرع	عبد العزيز الخياط	مروان دودين	الزراعة
		مروان الحمدود	

## في المسعى طموح نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب تصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٧٤

## قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية

### لتسويق المنتجات الزراعية

للمادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٣٦ ) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٣ ) من القانون الاصلي بالنفاذ ما جاء في الفقرتين (أ،ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-  
 أ - تطوير اساليب التسويق وتخفيض تكاليفها بحيث يؤدي الى زيادة دخل المنتجين .  
 ب - توفير المنتجات الزراعية بأسعار معتدلة ومستوى يتناسب مع الحاجيات الغذائية للمستهلكين .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ( ٤ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-  
 المادة ٤ -

تتمتع المؤسسة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها هذه الصفة ان تاجر وتشترى وتمتلك وتنصرف بالاموال المنقولة وغير المنقولة وان تعاقد وان تقاضي وتقاضى وتنتيب عندها في الاجراءات القضائية النائب العام ولها ان توكل عنها اي محام كوكيل عام او خاص .

المادة ٤ - تعدل المادة ( ٦ ) من القانون الاصلي باضافة الفقرات التالية اليها :-

ز - توجيه الانتاج وتنظيمه بالتعاون مع اجهزة وزارة الزراعة لتوفير حاجات الاسواق الداخلية ومتطلبات الاسواق الخارجية وامكانيات التصدير حسب خطة موضوعة لهذا الغرض .

ح - اجراء التجارب والمجاهلات التسويقية بقصد تكيف الانتاج بما يتناسب ومتطلبات الاسواق الخارجية ولزيادة التصدير .

ط - وضع سياسة تسويقية عامة وواضحة للاستيراد والتصدير وتنظيم تصريف المنتجات الزراعية وتدرجها حسب المواصفات المطلوبة للاسواق الخارجية وتحديد اصناف وكميات المنتجات الزراعية المسموح بتصديرها او استيرادها ومواعيد التصدير والاستيراد :

ي - وضع مواصفات مناسبة للمنتجات الزراعية لاخر اصن التصدير والسوق المحلي بالتعاون والتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني بهذا الخصوص .



ك - إنشاء مصانع للعبوات الفارغة او المساحة بذلك من القطاعين العام والخاص لتوفيرها للمتجدين بأسعار معتدلة ووفق مواصفات مناسبة من حيث شكلها وحجمها ونوعها بحيث تلائم الاسواق الداخلية والعربية والاجنبية .

ل - اقامة اسواق الجملة المركزية او الفرعية ومراكز التصنيف والتعبئة والتخزين والتبريد وشروطها الفنية خارج مناطق البلديات .

المادة ٥ - تعديل المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد كلمة ( المناسبة ) الواردة فيها :-  
( تصدير المنتجات الزراعية و ) .

المادة ٦ - يلغى نص المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٥ :-

يتولى ادارة شؤون المؤسسة مجلس ادارة برئاسة وزير الزراعة وعضوية :-

- ١ - ممثل عن وزارة الزراعة
- ٢ - ممثل عن مؤسسة الاقراض الزراعي
- ٣ - ممثل عن دائرة البحث والارشاد الزراعي - وزارة الزراعة
- ٤ - ممثل عن دائرة التكوين
- ٥ - ممثل عن المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية
- ٦ - ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني
- ٧ - ممثل عن المنظمة التعاونية
- ٨ - اربعة اعضاء آخرين من القطاع الخاص يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من وزير الزراعة .

١٩٧٤/٣/١٠

الحسين بن طلال

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية  
فؤاد قاقيش  
وزير الثقافة والاعلام  
عدنان ابو عودة  
وزير المالية  
ذوقان الهنداوي  
رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة  
وزير الانشاء والتعمير  
صبيحي امين عمرو

وزير الاشغال العامة  
وزير النقل بالوكالة  
احمد الشويكي  
وزير التعليم  
مضر بدران  
وزير الاشغال العامة  
وزير النقل بالوكالة  
احمد الشويكي

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة  
طاهر نشأت المصري  
وزير المواصلات  
محي الدين الحسيني  
وزير الداخلية  
احمد عبد الكريم الطراونة  
وزير الصحة  
فؤاد الكيلاني  
وزير دولة للشؤون الخارجية  
زهير اللقي

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية  
عبد العزيز الخطاط  
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
وزير السياحة والآثار بالوكالة  
مروان دودين  
وزير الزراعة  
مروان الحمد

نص الحديث الشريف محمد بن عبد الله بن عبد المطلب

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣ تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤

## نظام الحراسة لبلدية جرش

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥



المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الحراسة لبلدية جرش لسنة ١٩٧٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

منطقة البلدية	منطقة بلدية جرش .
المجلس	مجلس بلدية جرش .
للمؤسسة	اي مؤسسة تتعاطى اي مهنة تجارية على اختلاف انواعها وتشمل المطاحن والمعاصر واية مهنة اخرى .
الامن العام	مدير شرطة المحافظة او رئيس قسم شرطة اللواء او مراقب مخفر البلدة .

المادة ٣ - يتولى المجلس بالاتفاق مع رجال الامن امر اختيار وتعيين الحراس اللازمين لحراسة المؤسسات والمحلات التجارية داخل منطقة البلدية ويحدد ساعات عملهم ليلا ونهارا .

المادة ٤ - يشترط في من يعين حارسا :

- أ - ان لا يقل عمره عن عشرين عاما ولا يزيد عن خمسين .
- ب - ان يكون حسن السيرة والسلوك .
- ج - ان لا يكون محكوما عليه باي جنة غيلة بالشرف والآداب العامة .
- د - ان يكون ملما بالقراءة والكتابة .

المادة ٥ - يقوم المجلس في بداية كل سنة مالية بفرض رسوم الحراسة التالية على المحلات والمؤسسات العامة الواردة في المادة الثالثة السابقة وتصنيفها على ثلاث درجات حسب الجدول التالي :

الدرجة	الرسم الشهري
الاولى	٣٠٠ فلس
الثانية	٢٥٠ فلس
الثالثة	٢٠٠ فلس

هكذا من الله جل



المادة ٦ - يعتبر الرسم المعروض في المادة الخامسة السابقة متحققاً على صاحب المؤسسة اعتباراً من اليوم الأول من مباشرته العمل .

المادة ٧ - يستوفى عن أي مستودع أو فرع تابع لأي مؤسسة نفس الرسم المفروض على المؤسسة أو المستودع .

المادة ٨ - في حالة إخلاء المؤسسة أو بيعها يبقى البائع أو صاحب المؤسسة المتروكة مسؤولاً عن الحراسة إلى أن ينظر المجلس خطياً بذلك .

المادة ٩ - تحصل الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام بنفس الطريقة التي تحصل بها أموال البلدية .

المادة ١٠ - يقوم الحراس بوظائفهم ليلاً تحت إشراف البلدية ومراقبة الأمن العام وتعتبر البلدية مسؤولة عن واجباتهم وملاحقتهم في حالة إخلالهم بواجب الحراسة والاستغناء عن خدماتهم .

المادة ١١ - كل من يخالف أحكام هذا النظام يعاقب بعد الادانة بغرامة لا تزيد عن خمسة دنانير .

١٩٧٤/٣/٣

### اختيار طلال

وزير المالية دوقان الهنداري	وزير الانشاء والتعمير وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والقطاع زيد الرفاعي
وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العدل سالم مساعده	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي
وزير الداخلية احمد عبد الكريم الطراولة	وزير الصحة فؤاد الكيلاني	وزير دولة للشؤون الخارجية زهير المقتي
وزير التنمية صادق الشرع	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود
	وزير الارض المحتلة ظاهر نشأت المصري	وزير المواصلات محيي الدين الحسيني

## نحى الحسن بن طمرل نائب جهرن الملك المعظم

بمقتضى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٤

## نظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية

### لموظفي البلديات

صادر بمقتضى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

لادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لموظفي البلديات لسنة ١٩٧٤ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لادة ٢ - مع مراعاة أحكام المادة (٣) من هذا النظام ، تمنح علاوة غلاء معيشة اضافية شهرية لموظفي البلديات وأمانتي العاصمة والقدس المشمولة وظائفهم في جداول تشكيلات البلديات والأمانات على الوجه التالي :

أ - علاوة مقدارها (٨) دنانير للموظفين المصنفين الذين يشغلون الدرجات من أدنى مربوط الدرجة العاشرة حتى أعلى مربوط الدرجة السابعة .

ب - علاوة مقدارها (٧) دنانير للموظفين المصنفين الذين يشغلون الدرجات السادسة لغاية الدرجة الخاصة (١٣٠) ديناراً .

ج - علاوة مقدارها (٧) دنانير للموظفين غير المصنفين والموظفين بعقود الذين لا تتجاوز رواتبهم (١٣٠) ديناراً شهرياً .

لادة ٣ - نستثنى الفئات التالية من العلاوة المقررة بموجب أحكام هذا النظام إذا زاد ما يتقاضاه الموظف من علاوات ومكافآت على مبلغ (٢٥) ديناراً شهرياً . أما إذا نقص ما يتقاضاه عن المبلغ المذكور فيمنع من هذه العلاوة مبلغ لا يتجاوز (٤) دنانير على أن لا يزيد مجموع ما يتقاضاه عن (٢٥) ديناراً شهرياً :

أ - الموظفون الذين يتقاضون علاوات فنية أو اختصاص أو إدارة .

ب - الموظفون الذين يتقاضون علاوة بدل تمثيل أو بدل ضيافة .

ج - الموظفون الذين يتقاضون مكافآت أو أجور أو تعويض أو بدل جلسات لقضاء تمثيلهم بالبلدية أو الأمانة في الشركات أو الدوائر أو المجالس أو السلطات أو الهيئات الاستشارية أو اللجان .

د - الموظفون الذين يتقاضون أجور مساعي .

هـ - الموظفون غير المصنفين والموظفون بعقود الذين تشتمل رواتبهم على الزيادة المنصوص عليها في

الفقرة (د) من المادة (١٥٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ أو أي من العلاوات المذكورة في الفقرات (أ ، ب ، ج ، د) من هذه المادة .

هكذا من الأشهر



المادة ٤ - على الرغم مما ورد في المادة (٣) من هذا النظام - يجوز الجمع بين العلاوة الممنوحة بموجب أحكام هذا النظام والعلوات الناجية :

أ - علاوة غلاء المعيشة التي تمنح بموجب أحكام نظام علاوات غلاء المعيشة لموظفي البلديات رقم (٩٠) لسنة ١٩٦٣ .

ب - علاوات الميدان التي تمنح بموجب نظام علاوات الميدان الموحد رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٣ أو أي تشريع يحل محله .

ج - علاوات الانتقال والسفر التي تمنح بموجب نظام الانتقال والسفر رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٢ أو أي تشريع يحل محله .

د - المكافآت وبدل أجور النقل التي تمنح بقرار من مجالس البلديات لموظفي أسواق الخضار .

هـ - المكافآت والأجور التي تمنح لموظفي البلديات لقاء تكليفهم بأية مهام بعد الدوام الرسمي بموجب قرارات صادرة عن المجالس البلدية أو مجلس أمانة العاصمة والقدس ومصادق عليها من قبل الجهات المختصة .

المادة ٥ - باغى النظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٠ .

١٩٧٤/٣/١٢

### الحسين بن طلال

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قاتيش	وزير الثقافة والأعلام عدنان أبو عودة	وزير المالية ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة ووزير الانشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو
وزير دولة للشؤون الخارجية زهير المفتي	وزير التربية والتعليم مضر بدران	وزير الأشغال العامة ووزير النقل بالوكالة احمد الشوبكي	وزير العدل سالم مسعده
وزير الشؤون ووزير دولة لشؤون الاجتاهمية والعمل الأرض المحتلة يوسف ذهني	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبدالمعز الخياط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير السياحة والآثار بالوكالة مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمدود

### اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلم انه عملاً بالمادة ( ٩٤ ) من الدستور ، اجليت القوانين المؤقتة المبينة في القائمة المرفقة الى مجلس الامة فتالت منه قبولاً ويات كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين ازاءه قانوناً دائماً .

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

اسم القانون	عدد الجريدة الرسمية المنشور فيه	تاريخ العدد
١ - قانون مؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ قانون العفو العام	٢٤٤٧	١٩٧٣/٩/١٩
٢ - قانون مؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ قانون العفو العام	٢٤٥٥	١٩٧٣/١١/١
٣ - قانون مؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ معدل لقانون الدين العام .	٢٤٣٢	١٩٧٣/٧/١٦
٤ - قانون مؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ معدل لقانون الادارة العامة .	٢٤٤٦	١٩٧٣/٩/١٩
٥ - قانون مؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماني لمشروع مياه وبحاري عمان .	٢٤٣٥	١٩٧٣/٨/١
٦ - قانون مؤقت رقم ( ٥٧ ) لسنة ١٩٧٣ معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي .	٢٤٥٢	١٩٧٣/١٠/٢٠
٧ - قانون مؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقيتي قرض مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء بين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الانماء الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .	٢٤٣٢	١٩٧٣/٧/١٦
٨ - قانون مؤقت رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣ .	٢٤٤٦	١٩٧٣/٩/١٩

### اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلم ان القانون المؤقت رقم ( ٥٥ ) لسنة ١٩٧٣ ( القانون المعدل لقانون الاحوال المدنية ) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ( ٢٤٥٠ ) الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٨ قد اجيل الى مجلس الامة عملاً بالمادة ( ٩٤ ) من الدستور لئلا منه قبولاً ويات بشكله المنشور في الجريدة الرسمية قانوناً دائماً .

رئيس الوزراء بالوكالة

صبيحي أمين عمرو

هكذا من الملحق



## اعلان

## بطلان قانون مؤقت

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون بنك الاسكان المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٤٤٣) الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٩/١٦ بسبب ان ما تضمنته من احكام ومواد قد ادخلت في صلب قانون بنك الاسكان الموحد واصبح لا لزوم له ، فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٦٩) تاريخ ١٩٧٤/٣/٣ المتضمن اعلان بطلان القانون المذكور اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء بالوكالة  
صبيحي أمين عمرو

## اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور ، احيل قانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية المعدل المؤقت رقم (٠٩) لسنة ١٩٧٣ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٤٦٠) الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٠ الى مجلس الامة ، فأدخل عليه بعض التعديلات .  
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٥٩) المشار اليه .

رئيس الوزراء بالوكالة  
صبيحي أمين عمرو

## اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور احيل قانون سلطة الكهرباء الاردنية المعدل المؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٤٣٩) الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٩/١ الى مجلس الامة ، فأدخل عليه بعض التعديلات .  
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٤٦) المشار اليه .

رئيس الوزراء بالوكالة  
صبيحي أمين عمرو

## قرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٤/١/٣ رقم ر ٢٨/٢٧/٢٣ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرتين أ، ب من المادة الرابعة من قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية رقم ١ لسنة ١٩٧٣ وبيان ما يلي :-

- ١ - هل ان الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة والشركات العادية المنصوص عليها في هاتين الفقرتين هي الشركات الاردنية ام انها تشمل ايضا الشركات الاجنبية ؟
- ٢ - هل ان الارباح المدة للتوزيع على المساهمين التي تستوفي الضريبة عنها بنسبة ١٪ بمقتضى الفقرة (أ) هي التي تنطبق للشركة المساهمة من نشاطها التجاري داخل المملكة الاردنية الهاشمية ام انها تشمل الارباح التي تأتي لها من نشاطها في الخارج ايضا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢ وكتابه الثاني المؤرخ في ٩٧٤/١/٣٠ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :-

- ١ - ان الفقرة (أ) المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ( يستوفي ١٪ سنويا من الارباح المدة للتوزيع على المساهمين في الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة ) .
- ٢ - ان الفقرة (ب) تنص على ما يلي ( يستوفي رسم مقطوع عن كل شركة من الشركات العادية المسجلة والمصنفة لدى الغرف التجارية في المملكة ) على النحو التالي :-

- ١ - الشركات من الدرجة الممتازة (٥٠٠) دينار
- ٢ - الشركات من الدرجة الاولى (١٢٥) دينار
- ٣ - الشركات من الدرجة الثانية (١٠٠) دينار . . . الخ .

ومن هذين النصين يتضح فيما يتعلق بالنقطة الاولى ان عبارة ( الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة ) الواردة في الفقرة (أ) وعبارة ( الشركات العادية المسجلة والمصنفة لدى الغرف التجارية في المملكة ) الواردة في الفقرة (ب) لهما في النص بصيغة الاطلاق وهما لذلك يجريان على اطلاقهما بحيث يدخل في مفهومهما الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة والشركات العادية المسجلة في المملكة الاردنية الهاشمية والتي تتعاطى اعمالها فيها سواء اكانت هذه الشركات شركات اردنية او اجنبية وذلك تطبيقا للقاعدة القانونية القائلة ( المطلق يجري على اطلاقه ما لم يسرد دليل التقييد نصا او دلالة ) . ومثل هذا التقييد غير متوفر في القانون المطلوب تفسيره .

اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فان عبارة ( الارباح المدة للتوزيع ) الواردة في الفقرة (أ) يجب ان يعطى لها نفس المعنى المنصوص عليه في قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ على اعتبار ان هسلا القانون هو الباحث عن الارباح المدة للتوزيع .

هكذا من الأشهر



وبالرجوع لهذا القانون وعلى الاخص الفصلين الثامن والتاسع منه نجد ان المقصود بالارباح المدة لتوزيع في الشركات المساهمة هي الارباح الصافية التي تحددها الهيئة العامة للمادة للشركة في اجتماعها السنوي من اجل توزيعها على المساهمين بعد مراعاة احكام الفصل التاسع المشار اليه وذلك عملاً بالفقرة (هـ) من المادة ١٥٣ من نفس القانون. وحيث ان حق المساهمين في تقاضي الارباح عن مساهمتهم في الشركة يتناول الارباح التي تأتت لشركة من جراء ممارستها نشاطها التجاري بوصفها شركة مسجلة في المملكة.

وحيث ان القانون يميز لها ممارسة هذا النشاط بداخل المملكة او خارجها . فان ما ينبغي على ذلك الارباح التي تجنيها الشركة من جراء ممارستها عملها التجاري في خارج المملكة تدخل في حساب الارباح المدة لتوزيع .

لما كون الارباح التي تجنيها الشركة من نشاطها في الخارج لا تخضع لضريبة الدخل في المملكة . فان ذلك انما هو تطبيق لنص خاص في قانون ضريبة الدخل ولا صلة له بالقانون المطلوب تفسيره . هذا ما لقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٦ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	بتفسير القوانين
المالية	لرئاسة الوزراء			الرئيس الاول لمحكمة التمييز
المستشار الحقوقي	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريقي	موسى الساكت
صبيحي الحسن				

## قرار رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٧٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٤/١/١٩ رقم ٢١٠/تربية/٤٢٩ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ٢٦ من نظام الخليفة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كانت تجوز تصنيف للطلات اللواتي كن معينات بوظائف مصنفة قبل سريان احكام هذا النظام وانتهت خدمتهن بالاستقالة بعد أن أمضين في الخدمة أكثر من ثلاث سنوات ثم أعلن الى الخدمة بوظائف غير مصنفة في ظل هذا النظام اذا كن حاصلات على شهادة المدرسة الثانوية الكاملة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير التربية والتعليم الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٠ وتديق النصوص القانونية بين : -

١ - إن المادة ٢٦/ حسبها عدلت بالنظام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه يشترط فيمن يعين في وظائف الصنف الاول والثاني أن تتوافر فيه عدة شروط من ضمنها أن يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية العامة أو ما يعادلها كحد أدنى . أما اذا لم يكن المرشح حائزاً على هذه الشهادة أو ما يعادلها فيجوز أن يصنف في الدرجة المناسبة اذا توافرت فيه الشروط التالية : -

١ - اذا كان حاصله على شهادة المدرسة الثانوية الكاملة وعين في دائرة مخصصة قبل نفاذ احكام هذا النظام ومضى على تعيينه مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو : -

٢ - اذا كان قد عين في دائرة مخصصة قبل نفاذ احكام هذا النظام وأمضى في خدمتها مدة لا تقل عن خمس سنوات وأنهى الدراسة الاعدادية أو ثمان سنوات اذا كان قد أنهى الدراسة الابتدائية . وفي كلتا الحالتين الاخيرتين يجب أن يكون العمل الذي مارسه خلال السنوات الخمس الاخيرة فنياً أو مهنياً وأن تكون الوظيفة التي عين فيها فنية أو مهنية .

ب - إن الديوان الخاص بتفسير القوانين كان بتاريخ ١٩٦٨/٩/١٤ أصدر قراراً رقم ١٩ فسر فيه المادة ٢٦ المشار اليها بأن قرر أن حكم هذه المادة بتطبيق على الشخص الذي يعين في خدمة الحكومة لأول مرة والموظف السابق الذي يصاد تعيينه بحيث لا يجوز تعيين أي منها بوظيفة مصنفة ما لم تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في هذه المادة .

وباستناد من قرار التفسير ان المادة ٢٦ برمتها تنطبق على الشخص الذي يعين في خدمة الحكومة لأول مرة والموظف السابق الذي يعاد تعيينه بحيث يجوز اعطاء أي منها درجة مصنفة اذا ما توافرت فيها الشروط المنصوص عليها في هذه المادة وليس في الفقرة ( و ) وما قبلها فحسب .

وحيث أن حكم هذه المادة كما هو واضح من منطوقها يتناول ثلاث فئات من المرشحين للتعيين في وظائف مصنفة : -

الفئة الاولى - الحائزون على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها كحد أدنى . وهؤلاء أجاز النظام تعيينهم بوظيفة مصنفة اذا توافرت فيهم الشروط المبينة في الفقرات ( أ - هـ ) من هذه المادة .

هكذا من الأشهر



الفئة الثانية - الذين لم يكونوا حائزين على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية العامة أو ما يعادلها كحد أدنى ولكنهم حاصلون على شهادة المدرسة الثانوية الكاملة وهؤلاء أجازت الفقرة ( ز ) من نفس المادة تعيينهم في وظيفة مصففة اذا كانوا قد عتوا في دائرة مختصة قبل نفاذ هذا النظام ومضى على تعيينهم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

الفئة الثالثة - الاشخاص الذين كانوا عتوا في دائرة مختصة قبل نفاذ أحكام هذا النظام وأمضوا في خدمتها مدة لا تقل عن خمس سنوات اذا كانوا قد أنهوا الدراسة الاعدادية أو ثماني سنوات اذا كانوا قد أنهوا الدراسة الابتدائية شريطة أن يكون العمل الذي مارسوه خلال الخمس سنوات الاخيرة فنياً أو مهنياً وأن تكون الوظيفة التي يراد تعيينهم فيها فنية أو مهنية وذلك بالإضافة للشروط العامة المنصوص عليها في الفقرات ( أ ) هـ ) .

فإن ما ينبغي على ذلك أنه يجوز تعيين المرشح بوظيفة مصففة اذا كان من أحد هذه الفئات .

وحيث ان ما يستفاد من كتاب وزير التربية والتعليم المشار اليه آنفاً ان الشروط المبينة في الفقرة ( ز ) من المادة ٢٦ متوافرة بحق المعلمات موضوع البحث وذلك :-

- ١ - لانهن حاصلات على شهادة المدرسة الثانوية الكاملة .
  - ٢ - ولان تعيينهن في دائرة مختصة وهي وزارة التربية قد تم قبل نفاذ أحكام نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ .
  - ٣ - ولانه مضي على تعيينهن في تلك الدائرة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات قبل استقالتهن من الخدمة .
  - ٤ - ولان اعدتهن الى الخدمة كانت في نفس الدائرة المختصة ، بمعنى انهن يدخلن في نطاق الفئة الثانية من الفئات المبينة في المادة ٢٦ .
- فانه من الجائز بعد اعدتهن الى الخدمة في ظل هذا النظام تصنيفهن بالدرجة المناسبة تطبيقاً لحكم الفقرة ( ز ) المشار اليها .

هذا ما تقرر في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٦

عضو	عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة التربية المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس الثاني لمحكمة	رئيس الديوان الخاص
رئاسة الوزراء	التمييز	بمفسر القوانين الرئيس	بمفسر القوانين الرئيس
وكيل الوزارة	الاول لمحكمة التمييز		
حكمت الساكت	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريقي
			دومى الساكت

## قرار رقم ( ٧ ) لسنة ١٩٧٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٧٣/١٢/٢٧ رقم ٩٧٣/١٤/٥ رقم ١٧٥٢٣/٩/١٤/٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ وقانون مؤسسة الاسكان رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ وبيان ما اذا كان للمستفيد من مشاريع الاسكان هو المكلف بدفع ضريبة الابنية والاراضي اذا كان المسكن الذي خصص له لم يسجل باسمه في دائرة الاراضي ام انه لا يعتبر مكلفاً بالضريبة الا بعد تاريخ نقل ملكية المسكن من المؤسسة اليه ؟

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس مجلس ادارة مؤسسة الاسكان الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٤ وكتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٧٣/١٢/٢٤ وتديق النصوص القانونية يتبين :-

١ - ان المادة ١١ من قانون ضريبة الابنية والاراضي المشار اليه نصت على ان الضريبة المفروضة بمقتضى هذا القانون تجبى من المالك او من الشخص الذي يتصرف بالملك بالنيابة عنه .

٢ - ان المادة الثانية منه حدت بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ عرفاً لفظة ( المالك ) بأنها تعني لاغراض هذا القانون الشخص الذي ينتفع انتفاعاً مباشراً بالملك او الذي يتقاضى بدل ايجاره او ايراده . ويشترط في ذلك ان يعتبر المالك المسجل هو المالك اذا كان ثمة خلاف حول الملكية .

٣ - ان المادة ١٢ من نفس القانون تنص على ما يلي ( تعفى الابنية والاراضي التالية ) من ضريبة الابنية والاراضي :-

- أ ) ما كان ملكاً للمالك .
- ب ) ما كان ملكاً للمصرف الزراعي .
- ج ) ما كان ملكاً لادارة الخط الحديدي الحجازي .
- د ) ما كان ملكاً للحكومة الاردنية الهاشمية ... الخ .

٤ - ان المادة ١٣ من قانون مؤسسة الاسكان رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ تنص على ما يلي ( تتمتع المؤسسة بجميع المزايا والخصومات والاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية ) .

٥ - ان الفقرة الخامسة من المادة ١١ من هذا القانون نصت على ان ( المسكن ملك المؤسسة حين قيام المستفيد بسداد كامل الكلفة والفوائد المترتبة عليها وعندئذ على المؤسسة ان تنقل الملكية الى المستفيد ) . ويستفاد من المادة ١١ المشار اليها ان المشرع اعتبر المسالك او الشخص الذي يتصرف بالملك بالنيابة عنه هو المكلف بدفع الضريبة .

ولما فان مناط الفصل في طلب التفسير هو ما اذا كان المستفيد من مشروع الاسكان قبل تسديد كلفة المسكن والفوائد المترتبة عليها وقبل نقل ملكية المسكن اليه بالتسجيل الرسمي يعتبر مالكا بالمعنى المنصوص عليه في قانون ضريبة الابنية والاراضي المشار اليه فيكون عندئذ مكلفاً بدفع الضريبة او انه لا يعتبر كذلك فلا يكون مكلفاً بدفعها .

هكذا من الأصول



وحيث ان الشخص لا يعتبر مالكا لاغراض دفع الضريبة حسب التعريف الوارد في المادة الثانية من هذا القانون ما لم يكن :-

- ١ - منتفعا انتفاعا مباشرا بالملك . او .
- ٢ - يتقاضى بدل إيجاره او إيراده . او .
- ٣ - ان يكون الملك مسجلا باسمه اذا كان نمة خلاف حول الملكية .

وحيث ان ما يستفاد من ذلك ان الشخص المسجل باسمه العقار هو في الاصل المكلف بدفع الضريبة على اعتبار انه هو المالك للعقار وهو صاحب الحق في الانتفاع به انتفاعا مباشرا بجميع وجوه الانتفاع القانونية من استعمال او استغلال .

وحيث ان السكن في مشاريع الاسكان يبقى مسجلا باسم مؤسسة الاسكان على اعتبار انها هي المالكة ولا تنتقل ملكيته الى المستفيد الا بعد ان يقوم بتسديد كامل الكلفة والفوائد المترتبة عليها ويسجل العقار باسمه كما هو واضح من نص المادة الخامسة من قانون المؤسسة .

فان ما ينبغي على ذلك ان المستفيد لا يعتبر قبل انتقال الملكية اليه وتسجيل العقار باسمه مالكا للسكن بالمعنى المنصوص عليه في ضريبة الابنية والاراضي وبالتالي لا يكون مكلفا بدفع الضريبة .

اما مؤسسة الاسكان فانها وان كانت تدخل في مفهوم المالك لاغراض الضريبة ، الا انها معفاة منها تطبيقا لنص المادة / ١٢ من قانونها الخاص .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٨

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
المستشار الحقوقي	لرئاسة الوزراء	لمحكمة التمييز	الرئيس الاول لمحكمة	التمييز
صباحي الحسن	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريقي	موسى الساكت

## الاتفاقيات

صدرت ارادة حضرة صاحب السمو الملكي الامير محمد نائب جلالة الملك المعظم بالموافقة على الاتفاقية الموقعة عندها بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بشأن خدمات النقل الجوي بين اقليم كل منهما وما وراءه شكلها التالي :-

## اتفاقية

### بين

حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن خدمات النقل الجوي بين اقليم كل منهما وما وراءه

— — — — —

بما أن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، هما طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولي المفتوحة للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من كانون الاول ١٩٤٤ . وبالنظر الى رغبتهما في عقد اتفاقية مكملة للمعاهدة المذكورة من أجل تسيير رحلات جوية بين اقليم كل منهما وما وراءه فقد اتفقا على ما يلي :-

### المادة الاولى :-

لغايات تنفيذ هذه الاتفاقية ، الا اذا كانت القرينة تتطلب غير ذلك .

١ - تعني عبارة ( المعاهدة ) معاهدة الطيران المدني الدولي المفتوحة للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من كانون الأول ١٩٤٤ وتتضمن ايضا أي ملحق جرى اقراره بموجب المادة ( ٩٠ ) من هذه المعاهدة وكذلك أي تعديل في الملحق او المعاهدة بموجب المادتين ( ٩٠ ) و ( ٩٤ ) منها ، بقدر ما تكون هذه الملاحق والتعديلات قد اصبحت سارية المفعول بالنسبة للطرفين المتعاقدين أو كانت مصدقا عليها من قبلهما .

ب- تعني عبارة « سلطات الطيران » فيما يختص بالمملكة المتحدة ، مجلس التجارة وأي شخص أو هيئة مسؤولين بالقيام بأية وظائف تمارس حاليا من قبل المجلس المذكور أو وظائف مماثلة، وفيما يتعلق بالمملكة الاردنية الهاشمية فان عبارة « سلطات الطيران » تعني وزير النقل وأي شخص أو هيئة تحولن بالقيام بوظائف تمارس حاليا من قبل الوزير المذكور او وظائف مماثلة .

ج- تعني عبارة ( الخطوط الجوية المعينة ) الخطوط الجوية المعينة والمرخصة بموجب المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

د- تعني عبارة ( اقليم ) فيما يختص بالدولة ، الاراضي والمياه الاقليمية المتاخمة لها والواقعة تحت سيادة او حماية او وصية هذه الدولة .

هكذا من الأشهر



هـ - تعني عبارة ( الرحلات الجوية ) ( الرحلات الجوية الدولية ) ( الخطوط الجوية ) ( التوقف لغرض اغراض النقل التجاري ) المعاني المحددة لكل منها في المادة (٩٦) من معاهدة الطيران المدني الدولي .

#### المادة الثانية : -

١ - يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغايات تسيير رحلات جوية دولية منتظمة على الطرق التي سوف يجري الاتفاق عليها بالتالي بين سلطات الطيران في البلدين . وتدعى مثل هذه الرحلات والطرق فيما بعد « الرحلات الجوية المتفق عليها » ( الطرق المحددة ) على التوالي ، وسوف تتمتع الخطوط الجوية المعنية من قبل كل من الطرفين المتعاقدين خلال قيامها برحلات جوية متفق عليها على الطرق المحددة بالحقوق التالية :-

أ - الطيران دون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الآخر.

ب- التوقف في الاقليم المذكور لاغراض غير تجارية .

ج - التوقف في الاقليم المذكور في النقاط المحددة لهذا الطريق لغايات ائزال وأخذ حمولة دولية من مسافرين وبضائع وبريد .

٢ - لا شيء في الفقرة الاولى من هذه المادة يمكن اعتباره انه يمنح الخطوط الجوية لأي من الطرفين المتعاقدين امتياز نقل المسافرين او البضائع او البريد لقاء الثمن او مجاناً في اقليم الطرف الآخر الى نقطة تقع في نفس هذا الاقليم .

#### المادة الثالثة : -

١ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق في ان يمين كتابة للطرف المتعاقد الآخر خطوطاً جوية او اكبر لغايات القيام بالرحلات الجوية المتفق عليها على الطرق المحددة .

٢ - عند استلام مثل هذا التعيين يقوم الطرف المتعاقد الآخر دون ابطاء بمنح الخطوط الجوية المعنية تراخيص العمل المناسبة ، شريطة مراعاة احكام الفقرتين (٣) و (٤) من هذه المادة .

٣ - لسلطات الطيران في كل من الطرفين المتعاقدين ان تطلب من اي خطوط جوية معينة من قبل الطرف للمتعاقد الآخر ان تثبت لها بانها مؤهلة للوفاء بالشروط التي تقضي بها القوانين والانظمة المطبقة عادة وعقلاً على عمليات الرحلات الجوية الدولية من قبل هذه السلطات بموجب احكام المعاهدة .

٤ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق في رفض منح تراخيص العمل الواردة في الفقرة (٢) من هذه المادة او في فرض الشروط التي يعتبرها ضرورية للممارسة من قبل خطوط جوية معينة للحقوق المحددة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية ، وفي كل حالة يكون فيها الطرف المتعاقد المذكور غير مقتنع بأن قسماً هاماً من ملكية الخطوط الجوية والرقابة الفعلية عليها عائدان للطرف المتعاقد الذي عين الخطوط الجوية او لرعاياه .

هـ - عندما تكون خطوط جوية قد عينت ومنحت الترخيص ، فلها ان تبدأ في اي وقت القيام بالرحلات الجوية المتفق عليها ، شريطة ان تكون التعرفة المحددة وفقاً لاحكام المادة (٨) من هذه الاتفاقية معمولاً بها بالنسبة لهذه الرحلات الجوية .

#### المادة الرابعة : -

١ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق في إلغاء ترخيص العمل ، أو في توقيف ممارسة خطوط جوية معينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، للحقوق المحددة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية ، أو في فرض الشروط التي قد تعتبر ضرورية لممارسة هذه الحقوق .

أ - في اية حالة لا يكون مقتنعاً فيها ان قسماً هاماً من ملكية هذه الخطوط الجوية ورقابتها الفعلية عائدان الى الطرف المتعاقد الآخر الذي عين الخطوط الجوية او الى رعايا هذا الطرف المتعاقد ، أو

ب- في حالة عجز هذه الخطوط الجوية عن التقيّد بقوانين وانظمة الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق او

ج- في حالة عجز الخطوط الجوية عن مباشرة اعمالها طبقاً للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٢ - وما لم يكن الاجراء الفوري للالغاء والتوقيف وفرض الشروط الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة اساسياً للحلولة دون مخالفة جديدة للقوانين والانظمة فان حقاً كهذا سوف تجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر :

#### المادة الخامسة : -

١ - ان الطائرات التي تستخدمها على خطوط دولية الخطوط الجوية المعنية والتابعة لأي من الطرفين المتعاقدين وكذلك اجهزتها المعتادة وما تحتاجه من وقود وزيوت ، وموئنتها ( بما في ذلك الطعام والشراب والدخان ) الموجودة في داخلها تكون مثل هذه الطائرات معفية من سائر الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش والرسوم المائتة الاخرى عند وصولها الى اراضي الطرف المتعاقد الآخر ، شريطة ان تبقى هذه الأجهزة والمؤن داخل الطائرة الى حين اعادة تصديرها أو استعمالها خلال الجزء من الرحلة الذي يتم فوق هذه الاراضي .

٢ - وتغنى أيضاً من نفس الضرائب والرسوم باستثناء الرسوم الخاصة بالخدمات المنجزة :

أ - المئوتة التي تزود بها الطائرات في اقليم أي من الطرفين المتعاقدين ضمن الحدود التي تقرها سلطات الطرف المتعاقد المذكور وذلك لاستعمالها على الطائرات المسافرة والمستخدمه على خط دولي للطرف الآخر .

ب- قطع النيار التي يجري ادخالها الى اراضي أي من الطرفين المتعاقدين ، لصيانة واصلاح طائرات تستخدمها على خطوط دولية الخطوط الجوية المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر .

ج- الوقود والزيوت المخصصة لتزويد طائرات مسافرة تستخدمها على خطوط دولية الخطوط الجوية المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر حتى ولو جرى استعمال هذه المواد على الجزء من الرحلة الذي يتم فوق اقليم الطرف المتعاقد التي حملت هذه المواد منها .

يمكن استئزام حفظ المواد المشار اليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) تحت اشراف الجمرک ورقابته .

هكذا من الأعمال



## المادة السادسة :-

ان الاجهزة المعتادة المحملة على طائرات أي من الطرفين المتعاقدين . وكذلك الوازم والمواد المحفوظة في داخلها يمكن ازلها في اقليم الطرف المتعاقد الآخر بموافقة السلطات الجمركية لهذا الاقليم فقط وفي مثل هذه الحالة يمكن وضعها تحت اشراف السلطات المذكورة الى حين اعادة اخراجها او التصرف بها بشكل آخر طبقا لأنظمة الجمارك .

## المادة السابعة :-

- ١ - يجري توفير فرص عادلة ومتكافئة للخطوط الجوية العائدة لكل من الطرفين المتعاقدين للقيام بالرحلات الجوية المتفق عليها على الطرق المحددة بين اقليميهما .
  - ٢ - عند القيام برحلات جوية متفق عليها ، على الخطوط الجوية العائدة لكل من الطرفين المتعاقدين ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح الخطوط الجوية المتعاقدة للطرف المتعاقد الآخر بحيث لا تؤثر تأثيرا كبيرا على الرحلات الجوية التي يسيرها الجانب الاخر على الطريق كله أو أي جزء منه .
  - ٣ - تكون الرحلات الجوية المتفق عليها والتي تسيرها الخطوط الجوية المعنية للطرفين المتعاقدين مرتبطة ارتباطا وثيقا بمتطلبات الجمهور بالنسبة للنقل على الطرق المحددة .
- ويكون هدفها الأول توفير سعة كافية لاستيعاب نسبة معقولة من الحمولة لتلبية المتطلبات القائمة حاليا والمتوقعة منطقيا طبقا لنقل المسافرين والبضائع او البريد سواء الوارد من ذلك الاقليم الذي عسین الخطوط الجوية او المتجه اليه .
- يتم شرط نقل المسافرين والبضائع والبريد ، بالنسبة للتحميل او التزليل في نقاط على الطررق المحددة في اقاليم الدول غير التي عسین الخطوط الجوية يتم ذلك طبقا للمبادئ العامة التي تجعل السعة مرتبطة بـ :
- أ - متطلبات النقل من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الذي عسین الخطوط الجوية .
  - ب - متطلبات النقل في المنطقة التي تمر فيها الرحلات الجوية المتفق عليها بعد مراعاة الرحلات الجوية الاخرى التي تسيرها الخطوط الجوية للدول التي تشتمل عليها المنطقة .
  - ج - متطلبات عمليات النقل الجوي المارة دون توقف .

## المادة الثامنة :

- ١ - لغايات الفقرات التالية ، تعني عبارة ( التعرفة ) ، الأجور التي تستوفى عن نقل المسافرين والبضائع والشروط التي تطبق عليها هذه الأجور بما في ذلك الأجور والشروط الخاصة بالوكالة والخدمات للمساعدة الاخرى ، ولكن باستثناء المكافأة والشروط الخاصة بنقل البريد .
- ٢ - تحدد التعريفات التي تستوفى من قبل الخطوط الجوية لأي من الطرفين المتعاقدين للنقل من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الآخر ، تحدد على مستويات معقولة مع الأخذ بعين الاعتبار لاسائر العوامل المتصلة بذلك بما في ذلك نفقات عملية النقل والرياح المعقول وتعرفة خطوط جوية اخرى .
- ٣ - يجري الاتفاق على التعريفات المشار اليها في الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة ، اذا امكن بواسطة الخطوط الجوية المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين ، بعد التشاور مع الخطوط الجوية الاخرى التي تعمل على كل الطريق او جزء منه ويجري التوصل الى مثل هذا الاتفاق ، حيثما امكن باستعمال الاجراءات الخاصة بجمعية النقل الجوي الدولي لتحديد التعريفات .

٤ - تعرض التعريفات المتفق عليها بهذا الشكل على سلطات الطيران المدني للطرفين المتعاقدين لاقرارها من قبلهما بمدة لا تقل عن تسعين يوما قبل التاريخ المقترح لتنفيذها . وفي الحالات الخاصة يمكن تخفيض هذه المدة بموافقة السلطات المذكورة .

٥ - يجوز اصدار هذه الموافقة مسرعة ، واذا لم تعرب أي من سلطات الطيران عن عدم الموافقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ عرضها عليها ، طبقا للفقرة ( ٤ ) من هذه المادة فانه يجري عندئذ اعتبار هذه التعريفات موافقا عليها وفي حالة تخفيض فترة العرض حسب نص عليه في الفقرة ( ٤ ) فان لسلطات الطيران ان توافق على اعتبار فترة ابلاغ أي رفض ، أقل من ثلاثين يوما .

٦ - اذا ما تعذر الاتفاق على تعرفه طبقا للفقرة ( ٣ ) من هذه المادة أو اذا ابغيت إحدى سلطات الطيران سلطات الطيران الأخرى ، خلال الفترة المعمول بها بموجب الفقرة ( ٥ ) من هذه المادة ، عدم اقرارها للتعريف التي جرى الاتفاق عليها بموجب الفقرة الثالثة ، فعلى سلطات الطيران للطرفين المتعاقدين أن تبذل قصارى جهدها لتحديد التعريف باتفاق مشترك بعد التشاور مع سلطات الطيران لأية دولة اخرى قد ترى مشورتها مفيدة .

٧ - اذا ما تعذر على سلطات الطيران اقرار أية تعرفه عرضت عليها بموجب الفقرة ( ٤ ) من هذه المادة أو على تحديد أية تعرفه ، بموجب الفقرة ( ٦ ) من هذه المادة ، فتجري عندئذ تسوية الخلاف طبقا لاحكام المادة ( ١٢ ) من هذه الاتفاقية .

٨ - تبقى التعريف المحدودة طبقا لاحكام هذه المادة سارية المفعول الى ان تحدد تعرفه جديدة . ومع ذلك لا يجوز ان تمدد التعريف بموجب هذه الفقرة لأكثر من ( ١٢ ) شهر ابتداء من تاريخ انقضاء العمل بها بشكل آخر .

## المادة التاسعة :-

تقدم سلطات الطيران في أي من الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر ، بناء على طلبها ، البيانات الإحصائية الرسمية وغير الرسمية حسبما هو مطلوب منطقيا لغايات إعادة النظر في السعة التي يجري توفيرها بالنسبة للخدمات المقدمة من قبل الخطوط الجوية المعنية للطرف المتعاقد المشار اليها ابتداء في هذه المادة . وينبغي أن تتضمن هذه البيانات جميع المعلومات المطلوبة من أجل تحديد حجم النقل الجوي الذي تقوم به هذه الخطوط الجوية على الرحلات الجوية المتفق عليها وأصل مثل هذا النقل والجهة التي يقصدها .

## المادة العاشرة :-

يمنع كل من الطرفين المتعاقدين ، الخطوط الجوية المعنية للطرف المتعاقد الآخر حق التحويل الحر بالبحر الرسمي لا يفيض عن النفقات من الواردات التي تربحها هذه الخطوط الجوية في أراضيها بالنسبة لنقل المسافرين والبريد والبضاعة .

## المادة الحادية عشرة :-

- ١ - بروح من التعاون الوثيق ، تتشاور سلطات الطيران لكل من الطرفين المتعاقدين فيما بينهما من وقت الى آخر ، مع أجل ضمان تنفيذ هذه الاتفاقية ، والتقييد الكامل باحكامها وباجل جدول الملحق بها وتشاور عندما تدعو الحاجة الى تعديلها .
- ٢ - لكل من الطرفين المتعاقدين أن يطلب التشاور الذي يجوز أن يتم عن طريق المباحثات أو بواسطة المراسلة . ويبدأ خلال تسعين يوما من تاريخ وصول الطلب ، مسالم يوافق كل من الطرفين المتعاقدين على تحديد هذه الفترة .

هكذا من المأهول



## المادة الثانية عشرة :

- ١ - إذا نشب خلاف بين الطرفين المتعاقدين بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية فعلى الطرفين المتعاقدين أن يسعيا لتسوية عن طريق التفاوض .
- ٢ - وإذا ما عجز الطرفان المتعاقدان عن التوصل إلى تسوية بواسطة المفاوضة فلهما أن يقبلا بإحالة الخلاف إلى أحد الأشخاص أو الهيئات للبت فيه . فإذا لم يتفقا على ذلك ، يعرض الخلاف عندئذ ، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين على محكمة مؤلفة من ثلاثة محكمين ، للبت فيه ، يعين كل من الطرفين المتعاقدين واحدا منهم ويختار المحكمان المعينان المحكم الثالث . وعلى كل من الطرفين المتعاقدين أن يعين المحكم خلال (٦٠) يوماً تبدأ من تاريخ استلام كل من الطرفين المتعاقدين من الطرف المتعاقد الآخر مذكرة بالطرق الدبلوماسية تتضمن طلب إجراء المحكمين حول الخلاف الناشب بواسطة مثل هذه المحكمة . كما أنه ينبغي أن يعين المحكم الثالث خلال فترة ستين ( ٦٠ ) يوماً إضافية فإذا ما قصر أي من الطرفين المتعاقدين في تعيين المحكم خلال الفترة المحددة ، أو إذا لم يعين المحكم الثالث خلال الفترة المحددة ، فإن لرئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي ، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين ، أن يعين محكماً أو محكمين ، حسبما تتطلبه القضية . وفي هذه الحالة فإن المحكم الثالث يجب أن يحمل جنسية دولة ثالثة وأن يعمل كرئيس لمحكمة التحكيم .
- ٣ - على الطرفين المتعاقدين أن يتقيدا بأي قرار يتخذ طبقاً لاحكام الفقرة الثانية من هذه المادة .

## المادة الثالثة عشرة :

إذا ما اعتبر أي من الطرفين المتعاقدين مرغوباً فيه أن يعدل أي حكم من هذه الاتفاقية ، فإن مثل هذا التعديل إذا ما ووفق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين ، وعند الضرورة بعد التشاور طبقاً للمادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية ، يصبح ساري المفعول عندما يجري تأكيده بتبادل المذكرات .

## المادة الرابعة عشرة :

تعدل هذه الاتفاقية بواسطة تبادل المذكرات بين الطرفين المتعاقدين بما يتفق واحكام اية معاهدة متعددة الاطراف او اية اتفاقية يمكن ان يلتزم بها .

## المادة الخامسة عشرة :

لكل من الطرفين المتعاقدين ، وفي اي وقت يشاء ، ان يشعر الطرف المتعاقد الآخر برغبته في انتهاء هذه الاتفاقية على ان يبلغ هذا الاشعار في نفس الوقت الى منظمة الطيران المدني الدولي . وفي هذه الحالة تنتهي الاتفاقية بعد مرور اثني عشر شهرا من استلام الاشعار من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ما لم يسحب الاشعار الخاص بانتهاء الاتفاقية باتفاق الطرفين ، قبل موعد انقضاء هذه المدة وفي حالة عدم ابلاغ الطرف المتعاقد الآخر استلام الاشعار ، فإن الاشعار يعتبر عندئذ انه جرى استلامه بعد مرور اربعة عشر يوماً من استلام اشعار منظمة الطيران المدني الدولي .

## المادة السادسة عشرة :

يطبق هذا الاتفاق بصفة مؤقتة من تاريخ توقيعه ويصبح نافذ المفعول نهائياً في اليوم الذي تستلم فيه حكومة المملكة الاردنية الهاشمية اشعاراً رسمياً يثبت بان حكومة المملكة المتحدة وشمال ايرلندا قد قامت بالتخاذ المتطلبات الدستورية المتبعة لديها .

## قرار معدل رقم (١/أ ح) لسنة ١٩٧٤

صادر بموجب المادة (١٣٤) من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

لغة ١ - يسمى هذا القرار ( قرار تنظيم ذبح الحيوانات المعدل لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع القرار رقم (١/أ ح) لسنة ١٩٧٣ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٤٦٨ تاريخ ٣١/١٢/١٩٧٣ والمشار اليه فيما يلي بالقرار الاصلي كقرار واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لغة ٢ - تعدل الفقرتين ٨ ، و من المادة (٣) من القرار الاصلي حسب التضميل التالي :

## الوزن الحي بالكيلوات

٢٠

٨ - الحروف

١٧

و - الجدي

وزير الزراعة  
مروان الحمود

هكذا من المصطلح